الإصلاح الاقتصادي بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي (دراسة مقارنة)

م.د.أسماء جاسم محمد

قسم الاقتصاد/ جامعة بغداد

المقدمة:

تعاني معظم النظم الاقتصادية المعاصرة حاليا العديد من المشاكل الحياتية سواء كانت اقتصادية ام اجتماعية، ثقافية وسياسية وبيئية... الخ، ولم تفلح في تحقيق الإشباع الروحي والمعنوي لمجتمعاتها، ولقد انهار النظام الاقتصادي الاشتراكي والشيوعي، كما يعيش النظام الرأسمالي أزمات حادة تهز هياكله الاقتصادية بين فترة واخرى.

ولقد تخبطت الدول العربية الإسلامية في مجال التطبيق بين النظم الاقتصادية الوضعية، وتعاني مشاكل عديدة مثل التخلف والتضخم والغلاء والبطالة والتبعية والمديونية والفوائد الربوية، والخلل النقدي وكل صور الفساد المالي والاقتصادي، وبدأت تسأل عن النظام الاقتصادي المناسب الذي يعالج تلك المشاكل، وهي تحمل فكر ومبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي ولكنها تحاول الابتعاد عنه إما تجاهلاً وإما جهلاً. في الوقت الذي بات فيه تطبيق الحلول المستوردة من الشرق أو الغرب لم يسفر إلا عن مزيد من التخلف لأنها تتعارض مع العقيدة والمثل والأخلاق والسلوكيات التي دعى لها النظام الاقتصادي الإسلامي.

لذلك عليها الرجوع إلى مفاهيم وأسس النظام الاقتصادي الإسلامي ومحاولة تطبيقها، يقول تعالى في كتابه الكريم: ﴿ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَىٰ ﴿١٢٦﴾ ﴾ [طه: ١٢٣- ١٢٦].

هدف البحث:

يتركز هدف البحث في إبراز اهمية الإصلاحات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، والتي تستند على مفاهيم وأسس أخلاقية وإنسانية، كان لها دور كبير في تحقيق الرفاهية الاقتصادية مما يتطلب اعتمادها كسياسة اقتصادية مستقبلية لابد منها.

فرضية البحث:

من المعلوم ان تركيز المؤسسات المالية الدولية على الجانب الاقتصادي في تطبيق شروطها الإصلاحية على البلدان النامية بشكل عام وعلى البلاد العربية بشكل خاص قد أدى إلى تجويع ملايين البشر, فضلا عن ما لحق بهذه الدول من تخلف ثقافي واجتماعي وتدمير اقتصادي وتضخم وبطالة، في الوقت الذي ركزت فيه الإصلاحات الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي على كافة جوانب الحياة، الأمر الذي مكنها من ضمان العدالة والمساواة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لعموم أفراد المجتمع دونما استثناء.

المبحث الأول
الإصلاح الاقتصادي من منظور المؤسسات المالية الدولية

أولا: مفهوم برامج الإصلاح الاقتصادي

تعرف برامج الإصلاح الاقتصادي بانها جملة من الاجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني ازمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد سواء باقتراح من خبراء في شؤون النقد والمال ومدعومة من قبل منظمات دولية في هذا المجال (صندوق النقد والبنك الدوليين)، وكل ذلك يهدف إلى القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات وتحقيق نمو قابل للاستمرار [1].

وعرفت برامج الإصلاح أو سياسات التصحيح بسياسات التثبيت الاقتصادي التي تم تبنيها من قبل صندوق النقد الدولي، وسياسات التكييف الهيكلي التي تبناها البنك الدولي للتعمير، والمؤسستين معا تشكلان ما يعرف بالمؤسسات المالية الدولية.

وبالنسبة لبرامج التثبيت الاقتصادي فتمثل جملة من السياسات قصيرة الأجل يضعها صندوق النقد الدولي، وتصاغ هذه البرامج في ضوء رؤية نيوكلاسيكية ترى ان

الاختلال الخارجي (عجز ميزان المدفوعات) يعكس وجود فائض طلب يفوق حجم الموارد الذاتية المتاحة, الامر الذي يدفع البلد إلى طلب القروض والاستدانة وزيادة أعباء الديون الخارجية، وبقصد تلافي مشاكل الاختلال الخارجي وكذلك مشاكل الديون الخارجية يتطلب الامر تحجيم نمو الطلب المحلي بهدف الوصول إلى وضع مستقر قابل للاستمرار يكون البلد عنده قادرا على تغطية العجز في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية طوعية تتناسب مع قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجية، الأمر الذي يفسر أهمية الانكماش ودوره في زيادة قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية، اي ان الانكماش يمثل في الأساس جوهر برامج التثبيت الاقتصادي[٢].

فالمشكلة وفق هذا التشخيص تتمثل بوجود فائض في الطلب مقابل نقص في الموارد المحلية (زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلي) وبوجود عجز في الموازنة العامة للدولة وبارتفاع معدل التضخم، وكلها أمور تتعلق بالاختلال الخارجي، مما يتطلب التسريع بوضع منهاج مدروس يقوم على ما يسمى بإدارة الطلب من اجل خفض معدل نمو الطلب المحلي.

أما برنامج التكييف الهيكلي، فترتبط إجراءاته بالبنك الدولي وينطلق من افتراض أساسي يتمحور في ان المشاكل الاقتصادية وتفاقم أزمة المديونية تعود كلها إلى التشوهات السعرية والى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مما يتطلب كإجراء لابد منه اللجوء إلى آليات السوق وتحجيم دور الدولة[٣], حيث ان آلية السوق قادرة على أذكاء روح المنافسة وزيادة الإنتاجية وإعادة توزيع الموارد بشكل يرفع من كفاءة استخدامها ويجعل البلد قادرا على تلقي الاستثمارات الأجنبية.

ويلاحظ من جهة أخرى ان البنك الدولي لا يقدم قروضا للدولة التي تطلبها في حال غياب برنامج موازي للصندوق[٤], حيث ان سياسات التصحيح الاقتصادي تعد في كل من المنظمتين (صندوق النقد والبنك) واحده في جوهرها من حيث الأهداف والاستراتيجيات بغض النظر عن الإجراءات الشكلية للتفاوض وفترات التفاوض.

ثانياً: نبذه تاريخية عن برامج الإصلاح الاقتصادي

في الوقت الذي اتجهت فيه جهود المؤسسات المالية الدولية لإعادة إعمار أوربا وذلك في عقد الأربعينيات من القرن الماضي، كانت الدول النامية بحاجه إلى تلك المساعدات في فترة الخمسينيات والستينيات ولكنها لن تنال منها الا نصيبا محدودا، والسبب قد يرجع في ذلك إلى محاولة الدول النامية في تلك الفترة حل مشاكلها بعيدا عن مشروطية الصندوق، اي من خلال استخدام احتياطياتها المتراكمة وتطبيق نظام الرقابة على الصرف ودعم الصادرات والتوسع في عقد اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية وفي اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي(٥).

ومن الجدير بالذكر ان صعوبات موازين مدفوعات الدول النامية كانت قد بدأت في تلك المرحلة الا انها ظلت حتى ذلك الحين معتمده على الاقتراض الخارجي كمصدر رئيسي لسد عجزها الخارجي.

وفي مرحلة الخمسينيات ظهر الاتحاد السوفيتي بوصفه مقرض للدول النامية بما فيها الأكثر فقرا وبشروط شديدة التساهل منها سعر الفائدة المنخفض وفترات السماح الطويلة، ولكن لجوء هذه الدول إلى الاتحاد السوفيتي وابتعادها عن البنك الدولي ذو الفائدة المرتفعة والشروط الصعبة قد اثار حفيظة الدول الرأسمالية، مما دفعها في محاولة تضييق الطريق على الاتحاد السوفيتي عن طريق إجراء تغيير حيوي في البنك الدولي، تمثل في انشاء هيئة التنمية الدولية عام ١٩٥٨ لتقدم قروضا مدعومة من حكومات تلك الدول المانحة مع اسعار فائدة منخفضة وفترات سداد طويلة مع سماح للدول الأكثر فقرا(٦), وبعد ذلك تم إنشاء منظمات تمويلية خاصة لدعم الدول النامية ذات التوجه إلى اقتصاد السوق، وبعد تزايد القروض شهدت الدول النامية انفجار ازمة المديونية الخارجية وذلك عام ١٩٨٢ حينما توقفت المكسيك والبرازيل وشيلي والأرجنتين عن سداد اعباء ديونها الخارجية، ومن ثم اعلان ٢٢٠ دولة مدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون المترتبة بذمتها، وعلى اثر ذلك امتنعت المؤسسات المالية الدولية عن اقراضها بسبب تفاقم ديونها، ولكن هذا الحال ادى إلى تهديد التجارة العالمية وخاصة البنية التجارية التي تكرست لصالح البلدان المصنعة، كما ان عجز ميزان مدفوعات الدول النامية يدفعها حتما إلى تقليل استيرادها من الخارج أو بالأحرى توقف شراؤها لمنتوجات الدول الصناعية مما جعل هذه الأخيرة تلجا إلى انتهاج سياسة جديدة من شانها حل مشكلة الفائض الإنتاجي وإيجاد أسواق خارجية لتصريفه بشكل

خاص وحل مشكلة المديونية التي تعاني منها الدول النامية بشكل عام، فجاء الحل من قبل صندوق النقد الدولي والذي يتلخص في إنشاء برنامج التسهيل التمويلي المعزز للإصلاح الهيكلي عام ١٩٨٧ والذي تم توسيعه وتمديده عام ١٩٩٤[٧].

وهكذا بدأت سياسات الإقراض من اجل النهوض باقتصاديات الدول النامية عبر برامج الإصلاح الاقتصادي، ومن ناحية اخرى هذا يعني ان برامج الإصلاح هي انعكاس لتفاقم الأزمة الهيكلية التي واجهها الاقتصاد العالمي الرأسمالي منذ بداية السبعينيات والممثلة بالركود التضخمي ومحاولة ايجاد الحلول الناجعة لها، فامتد في بداية التسعينيات من القرن الماضي نطاق عمل منظمات بريتون وودز في مجال الإصلاحات الهيكلية ليشمل ١٥ دولة شيوعية سابقا هي دول الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو سابقا التي كانت بحاجة إلى مساعدات وتمويلات ضخمة جدا في مجال اعادة الهيكلية الأساسية واستقرار الاقتصاد الكلي والانتقال إلى اقتصاد السوق.

ثالثا: أهداف برامج الإصلاح

لقد وضعت الأزمات الداخلية والخارجية إلى جانب أزمة المديونية العديد من دول العالم امام مشاكل عديدة منها[٨]:

- ارتفاع معدلات التضخم.
- ارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل.
- تفاقم العجز الداخلي والخارجي.
- نمو القطاع العام وسيطرته بكفاءة اقتصادية ضعيفة.
- ضعف معدلات النمو الاقتصادي وتراجعها إلى ما يقل عن معدلات النمو السكاني.
- التوجهات المتسارعة التي تشهدها الأسواق العالمية في مجال الانفتاح والعولمة.
- الثورة التكنولوجية وما تفرضه من إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية.

ومن ناحية اخرى، تعرضت الدول النامية إلى اختلالات كثيرة في اقتصادياتها تمثلت في:

- ركود معدلات النمو الاقتصادي وتذبذب وضعف الإنتاجية الذي يعكس الاختلالات الهيكلية العميقة في اقتصادياتها.
- تعرضها إلى صدمات وضغوطات خارجية أضافت أعباء جسيمة على أوضاعها الاقتصادية وموازين مدفوعاتها المتأزمة.
- الفجوة المزمنة في الادخار المحلي بالإضافة إلى عجز الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري وعدم القدرة على مواجهتها.
- الاختلالات المالية الكبيرة الممثلة في التوسع في الاقتراض الحكومي على حساب اقتراض القطاع الخاص والتوسع في معدلات نمو السيولة المحلية وزيادة الضغوط المحلية.

فمن المعروف ان تداعيات الازمة المالية التي واجهتها الدول النامية في عقد الثمانينات قد حالت دون تحقيق نمو اقتصادي ايجابي للناتج المحلي الاجمالي، أو بالأحرى حولت هذا النمو إلى نمو سلبي مع انعدام النمو في البعض الاخر من هذه الدول، ولم تحقق اغلبيتها اي تطور يذكر، فضلا عن استفحال ظاهرة التضخم الركودي، وكذلك تزايد الضغوطات على ميزان المدفوعات بدرجة كبيرة وتعميق الاختلال، إلى جانب عوامل اخرى أثرت كثيرا على اقتصادياتها.

ومن هذا المنطلق سعت كل دول العالم بما فيها الدول المتقدمة والدول النامية إلى ايجاد السبيل اللازم للخروج من هذا المازق، من خلال تطبيق سياسات اصلاحية من شانها معالجة الاختلالات، وبهذا تبنت منظمات بريتون وودز سياسات واجراءات غاياتها تنصب في اسناد هذه الدول وانتشالها من التخلف ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعانيها اقتصادياتها، فتركزت اهدافها في[٩]:

- تحقيق نمو اقتصادي ملموس.
- تخفيض معدلات التضخم.
- تخفيض عجز ميزان المدفوعات.
- تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.
- التدخل لضمان حصول الدول الدائنة للدول النامية على اموالها.
- فتح اسواق الدول النامية امام منتجات الدول المتقدمة.

رابعا: شروط برامج الإصلاح

تطرقنا سابقا إلى مفهوم برامج الإصلاح الاقتصادي، وتبين وفقا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بانها حزمة من السياسات والإجراءات المشروطة من قبل هذه المنظمات والمدعومة من قبل الدول المتقدمة بقصد ايصال الاقتصاد إلى حالة من الاستقرار, فكلمة مشروطة تعني تقييد البلد الذي يطلب القروض ويرغب في اعادة جدولة ديونه بعدد من الشروط، وبما يعني انه لكي تحصل الدولة على مساعدة من صندوق النقد الدولي يجب عليها الالتزام بتحقيق جملة من المطالب والشروط المبدئية قبل الشروع بتنفيذ الخطوة الاولى من تلك المساعدات، فبالإضافة إلى خطاب النوايا الذي تقدمه هذه الدول في حال طلب القروض، والذي يتضمن تشخيص ووصف مفصل للمشاكل الاقتصادية التي تعانيها... الخ، فان الدولة يجب عليها ان تلتزم بالسياسات والاجراءات المطلوبة منها من قبل المنظمات المالية العالمية مقابل حصولها على القروض اللازمة لها، وتوزعت هذه الاجراءات على جانبي العرض والطلب وكما يلي[١٠]:

١-سياسات جانب الطلب: وتتعلق بسياسات تقييد الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والمستوردة بهدف تحقيق التوازن المالي والنقدي وتحجيم معدلات التضخم، فجانب السياسات المالية يدرس اهمية:

- ✓ تخفيض الانفاق الحكومي.
- ✓ زيادة الإيرادات الحكومية.

وجانب السياسات النقدية يدرس اهمية:

- ✓ تقييد الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي لتقليل عرض النقود ومنع الافراط في الاصدار النقدي.
- ✓ رفع اسعار الفائدة الحقيقية بقصد الحفاظ على المدخرات المحلية والحد من عرض النقود، الامر الذي يمنع حدوث التضخم.
- ✓ زيادة احتياطيات الدولة من العملة الاجنبية.
- ✓ تخفيض عبء الديون الخارجية.

٢-سياسات جانب العرض: وتهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي ورفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وخصخصة القطاع العام وإطلاق حريته في ممارسة النشاط الاقتصادي، ويمكن تمثيلها بالاتي:

- سياسات إصلاح الأسعار المحلية وتحرير اسواق العمل.
- سياسات تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف.
- سياسات إصلاح القطاع العام وتحويل ملكية بعض مشاريعه إلى القطاع الخاص.

وبعد تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشريحة الفقراء في الدول المطبقة لسياسات الإصلاح الاقتصادي، تم وضع بعض السياسات الاجتماعية التي تتعلق بتوفير حماية نسبية للفقراء تتمثل في:

- الإبقاء على مصروفات الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم وإعادة توجيه النفقات لخدمة الطبقات الفقيرة.
- تحسين كفاءة الانفاق على القطاع الاجتماعي، فتم وفق ذلك عام ١٩٨٦ اطلاق برامج معينة لتحقيق اهداف اجتماعية كبرنامج التغذية وبرنامج لنقل العاملين ومشاريع لاعادة توطين العمال وإنشاء مشاريع سكنيه.

خامسا: تداعيات وآثار سياسات الإصلاح الاقتصادي

لقد أوضحت تجارب الكثير من الدول التي كانت تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي، ان لهذه البرامج اثارا سلبيه عميقة على مستوى المعيشة، فهي تؤثر على تطور الناتج المحلي وتؤثر على العمالة والاسعار والنفقات العامة وما إلى ذلك، مما انعكس سلبيا على الطبقات الفقيرة في المجتمع، وقد شغلت هذه الانعكاسات الكثير من الدراسات سواء ما كان منها لمنظمات رسمية ام منظمات غير رسمية، وذلك واضح في دراسة لليونيسيف عام ١٩٨٧ والتي اثارت انتباه المجتمع الدولي بشان معاناة الفقراء والطبقات ذات الدخل المحدود من تدهور أحوالهم المعيشية جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

فبشكل عام، فقد خلقت سياسات الإصلاح للدول النامية ازمة اقتصادية واجتماعية مستعصية وخاصة في الدول التي طبقتها، اذ ازدادت مديونيتها زيادة كبيرة، فبلغت الديون الكلية (بما فيها قصيرة الاجل) عام ١٩٩٦ اكثر من تريلوني دولار أمريكي وزيادة مقدارها

٣٢ مرة قياسا عما كان عليه الحال عام ١٩٧٠[١١], وأصبحت تدفقات خدمة الدين الحقيقي تفوق التدفقات الجديدة لرأس المال، اذ ان أعباء خدمة الدين قد تنامت خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ من ٣١١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى ٤٥٤,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥[١٢], ولتوضيح الصورة يمكن الإشارة إلى ان البلدان النامية سددت عبر أقساط الديون وإدارتها نحو ٧,٥ دولار مقابل الدولار الواحد حتى عام ١٩٨٠، ولا زالت مدينة للدولار الواحد بأربعة دولارات، هذا مع العلم ان المبالغ التي سددتها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٩ فقط بلغت نحو ٣١١٠ مليار دولار[١٣].

هذا وان تطبيقها في أمريكا اللاتينية والأرجنتين والبرازيل وتشيلي ادى إلى ارتفاع الضرائب ومعدلات البطالة بنسبة ٣٠٪ والى الركود الاقتصادي الذي انتهى بالانهيار الاقتصادي عام ٢٠٠٠ وأصبحت الأرجنتين تعاني المديونية فاحتلت مرتبة ثاني اكبر مديونية خارجية في العالم النامي[١٤].

فضلا عن ذلك فان النتائج الحالية لعملية التحول جاءت مخيبه للامال وليس وفق ما تصور المذهب الليبرالي في ان الركود سينتهي بسرعة وستدخل فترة الانتعاش والنمو باسرع وقت، ويتضح ذلك من خلال معرفة ابرز المعالم التي بينت التكاليف الاجتماعية وما يرتبط بها من نتائج سلبية وخاصة في روسيا وكالاتي[١٥]:

- اسفرت الإصلاحات عن فوضى اقتصادية شاملة، فبدلا من ظهور ملايين المالكين, ظهر عشرات الملايين من الجياع.
- انخفض الناتج الوطني من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٨ بنسبة ٥٠٪ وبلغ الانخفاض في الصناعة ٥٠٪ وفي الزراعة ٦٠٪.
- أدت الخصخصة إلى عملية (لهف) هائلة للثروة الوطنية، ولم تؤدي هذه العملية إلى ولادة طبيعية لطبقة رأسمالية كما يروج منظرو المؤسسات المالية والنقدية الدولية، بل إلى (تعيين) الرأسماليين جدد, أي نشوء رأسمالية طفيلية وسارقة في نفس الوقت، بعد ان وزعت اهم اجزاء الملكية على فئة ضيقة من المرتبطين بالسلعة، كما بيعت ممتلكات الدولة باسعار بخسة، حيث تم بيع اضخم مصنع لانتاج سيارات (لادا) بيع بنحو ٤٤ مليون دولار فيما قدرت قيمته الفعلية بنحو ١,٤- ١,٦ مليار دولار.

- ادى التحرير إلى نزوع الرساميل إلى الخارج، فقد قدر حجم الرساميل النازحة ما بين عام ١٩٩٢-١٩٩٤ بحدود مائة دولار، بينما بلغ حجم الاستثمارات المباشرة في روسيا وحجم المساعدات الأجنبية مقدار ١٩,٤ مليار دولار خلال الفتره ذاتها.
- حدوث هبوط كبير للدخول الحقيقية للسكان، وتردي مستويات المعيشة، واليوم في روسيا نحو ٨٠ مليون مواطن (من اصل ١٤٦ مليون من سكان روسيا الاتحادية) يعيش على حافة الفقر.
- أدى الانقسام الزائد للاقتصاد إلى ضربة قاتلة للعديد من الفروع الانتاجية التي لم تكن مهيئة للمنافسة مع السلع المستوردة.
- نمو الجريمة المنظمة والدعارة والرشوة... حيث تلعب المافيا دورا مركزيا في الراسمالية الروسية، وبحسب تقديرات الشرطة الروسية هناك نحو ٩٠٠٠ عصابة منظمه للمافيا تشرف على نشاط ٤٠٠٠٠٠ مؤسسه من بينها ٤٥٠ بنكا وتمثل الاغلبية في هذا القطاع.

ونرى في السودان كأحد دول القارة الافريقية، ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ٣٠٪ عام ٢٠٠٠ وتدهور سعر الجنيه السوداني من ٢,٨٧ دولار للجنيه الواحد عام ١٩٧٥ إلى اقل من سنت واحد عام ١٩٨٥، كما ادى إلى انخفاض القوة الشرائية بشكل كبير عام ١٩٨٩، وتم عرض أكثر من ٦٣ مرفق صناعي وزراعي وخدمي للبيع أو الإيجار, وازدادت المعاناة بعد الغاء الدعم المالي المقدم إلى خدمات الصحة والتعليم والنقل والماء والكهرباء، وكذلك اتسعت ظاهرة الفقر على نطاق واسع وبالمقابل ارتفعت ديون السودان الخارجية من ١٥,٣٠٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢٠,٥٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ مع ارتفاع نسبة أسعار الفائدة إلى ٩٤٪ في الوقت الذي لا تتجاوز الفائدة في كل أقطار العالم اكثر من ٨٪ في السنة[١٦].

وقد انعكست برامج الإصلاح الاقتصادي في مزيد من الفقر في الدول العربية، حيث تشير الإحصاءات ان متوسط دخل الفرد العربي تراجع للمدة (١٩٨٠-١٩٩٣) بنحو٢٠٪ وهو لا يتجاوز ١٧٢٥ دولار سنويا بما يعادل ١٠,٥٪ فقط من دخل الفرد في الدول الصناعية[١٧], فيما تشير الإحصاءات الأخرى إلى ان السنوات العشر الاخيرة من القرن العشرين أشرت معدل نمو سنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نسبته

٠,٧٪ للمدة (١٩٩٠-١٩٩٩) مما يعني ان الدول العربية تقع ضمن البلدان المنخفضة التنمية[١٨].

ومن ناحية اخرى فان هذه البرامج اثرت تاثيراً سلبيا على عملية التنمية الاقتصادية في الدول المطبقة لها، ذلك لأن توجيه القروض لا يخضع لمتطلبات السياسة الاقتصادية الداخلية، بل يتم الاستثمار على أساس التوجيهات المفروضة مسبقا من مانحي القروض، كمثال نلاحظ ان الأموال التي تمنح لغرض دعم (تكييف) الزراعة لا تذهب إلى الاستثمار في مشاريع هذا القطاع، ولكنها تنفق بحريه في استيراد البضائع سواء كانت ضرورية ام غير ضرورية من الدول المتقدمة[١٩], فكان نتيجة هذه العملية تشويه عملية التنمية بدلا من انعاشها.

ان هذه البرامج المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تمثل في حقيقة الامر انعكاسا للمصالح الذاتية التي تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيقها على حساب الدول الفقيرة[, وهي وان حققت بعض الايجابيات من الناحية الاقتصادية، الا انها تبقى قاصرة، لأن التحسن في هذه الاخيرة لم يصحبه تحسنا من الناحية الاجتماعية، بل العكس، مما ادى إلى انتشار الحرمان والبؤس والفقر في اوساط الجماهير الشعبية.

المبحث الثاني
الإصلاح الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي

اولا : في ماهية الاقتصاد الإسلامي

يختلف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصادات الوضعية من أوجه عده منها:

- الاختلاف من حيث المقصد والأهداف.
- الاختلاف من حيث المنهج.
- الاختلاف من حيث التشريع.
- الاختلاف من حيث الوسائل والأساليب.

ولو انه قد لا يكون من الممكن المقارنة بين اقتصاد يعتمد شرع الله الذي يعلم ما في السموات وما في الأرض، واخر يستند على نظم وضعية واسس من صنع البشر الذي لا يملك الا اليسير من الدراية والمعرفة الكونية فيكون عرضة للرفض والقبول، ولكن قد نلجأ

إلى هذه المقارنة من باب ابراز اهمية الاقتصاد الاسلامي ودوره في تطوير جميع نواحي الحياة الإنسانية، وبهذا فان له عدد من السمات التي ينفرد بها وتميزه عن الاقتصادات الوضعية، منها:

- للعقيدة دور في تطبيق أسس ومبادئ النظام الاقتصادي الاسلامي.
- لا يمكن تغيير أسسه ومبادئه لانها منزلة من الله سبحانه وتعالى.
- تتفق أسسه مع مصالح البشر في كل زمان ومكان لما تتسم به من مرونة.
- الاقتصاد الاسلامي اقتصاد موجه مبني على المصلحة العامة.
- لا يقوم على فرضيات خيالية بل يستمد مبادئه من متطلبات الحياة الواقعية.
- هو اقتصاد إنساني يحمل قيم العدالة الإسلامية ويحفظ كرامة الإنسان.
- تتصف مبادئه بالعموم والشمولية فهو اقتصاد عالمي لا يخص امة بعينها.
- يهتم بامور التوازن في جميع مجالات الحياة الاقتصادية.

ومن السمات الاخرى نجد ان الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد قائم على الإصلاح، ذلك لان إجراءاته تمثل في حقيقتها اجراءات إصلاحية تحاول التصدي لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فهو ينكر كل صور الفساد في مجال التعامل الإنساني، ويحاول تقديم الحلول والمعالجات لجميع المشاكل التي تعترض الحياة وبخاصة الاقتصادية منها، وان مرد هذا الإصلاح ومرجعه هو الشريعة الإسلامية، ولهذا فان تطبيقه لا يتم الا في ظل ارضية وبيئة خاصة يضعها الإسلام وتنفذ فيها تعاليمه بشكل كامل، فتستجيب في كل شؤونها لأوامر الله تعالى ونواهيه ولا تحاول ان تنحرف عن ذلك، بغية تحقيق العدالة بين افراد المجتمع.

يتضح مما سبق تعدد السمات التي تميز الاقتصاد الإسلامي كاحد تطبيقات الفكر الاقتصادي الاسلامي، منها تميزه بانه ذا توجه اصلاحي يدعو إلى اصلاح الحياة بجانبها الاقتصادي ومنع انحرافها عن احكام الشريعة الإسلامية لضمان العدالة كهدف لابد منه.

ثانيا: الإصلاح في اللغة والاصطلاح

عرفت كلمة اصلاح في مفاهيم اللغة العربية بأنها الإرادة الساعية إلى الخير وتقويم الاعوجاج، فالإصلاح في اللغة نقيض الفساد كما ورد في اللسان والصحاح،

والصلاح ضد الفساد ويقال رجل صالح في نفسه من قوم صلحاء ومصلح في أعماله وأموره[٢٠].

وفي اللسان: اصلح الشيء بعد فساده اقامة[٢١], ويقول الراغب في المفردات، الصلح يختص بإزالة النفار بين الناس، وإصلاح الله تعالى الإنسان يكون تارة بخلقه اياه صالحا، وتارة بازالة ما فيه من فساد بعد وجوده، وتارة يكون بالحكم له بالصلاح[٢٢].

وجاء في المعجم الوسيط الصلاح: ضد الفساد، ورجل صالح في نفسه من قوم صلحاء ومصلح في أموره، وهذا الشيء يصلح لك أي: هو من يأتيك. والإصلاح: نقيض الافساد، والاستصلاح نقيض الاستفساد، وأصلح الشيء بعد فساده أي أقامه، وأصلح الدّابة، أحسن اليها فصلحت. والصلح تصالح القوم بينهم، والصلح السلم، صلح صلاحاً وصلوحاً: زال عنه الفساد، والشيء كان نافعاً أو مناسباً، يقال: هذا الشيء يصلحك. أصلح ذات بينهما: أزال ما بينهما من عداوة وشقاق، وفي التنزيل يقول تعالى ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ ﴾ [الحجرات: ٩], ويقول تعالى ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ ﴾ [الأنفال: ١], واستصلح الشيء: تهيأ للصلاح والصالح، المستقيم المؤدي لواجباته والصلاح، الاستقامة والسلامة من العيب...، والصلح إنهاء الخصومة[٢٣]. وكلمة إصلاح هي ضد الفساد، وهما ضدان لا يجتمعان، قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾ ﴾ والإصلاح يكون بإبدال الشيء بالحسن والخطأ بالصحيح، والإصلاح من أسباب رفع الهلاك عن الامم ومن الإصلاح تغيير ما فسد إلى وجه صالح، وتغيير الصالح إلى ما هو أصلح حتى تستقيم الامور[٢٤].

وفي الاصطلاح: فيبين ابن تيمية رحمه الله ان مضمون الإصلاح يتلخص في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيقول «إن صلاح العباد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن صلاح المعاش والعباد في طاعة الله ورسوله، ولا يتم ذلك الا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبه صارت هذه الأمة خير امة أخرجت للناس»[٢٥].

وقد يكون الصلاح مختص بتهذيب النفس وتقويمها، بينما تكون مهمة الإصلاح ابعد من ذلك فتتجاوز إلى تقويم سلوك الآخرين[٢٦], ويقول الالوسي ان الصلاح جامع لكل خير وله مراتب غير متناهية، ومرتبة الكمال فيه مرتبه عليا، ولذا طلبها الأنبياء عليهم

السلام، فطلبها النبي سليمان عليه السلام، فجاء في قوله تعالى ﴿وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾﴾ [النمل](٢٧).

وجاء في مفهوم الإصلاح بأنه تغيير في نموذج من النماذج الاجتماعية أملا في الوصول إلى تجسيد ذلك النموذج، وحركات الإصلاح بمعنى الكلمة تنزع إلى تخفيف مساوئ النظام الاجتماعي وتصحيح الأوضاع الفاسدة وذلك عن طريق تعديل في بعض النظم الاجتماعية دون ان يؤدي ذلك إلى تغيير البناء الأساسي للمجتمع(٢٨).

وهناك من يرى بأن مفهوم الإصلاح مركب وتطور عبر الزمن من خلال خمسة مفاهيم هي العلمانية والعقد الاجتماعي وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والتحول نحو الديمقراطية، ليخلص في الأخير إلى الاستنتاج بان الإصلاح يعني تحقيق العدالة الاجتماعية(٢٩)، وقد يعرف على انه تغيير قواعد أو سلوك جزء أو كل النظام المجتمعي ومعالجة القصور والاختلال التي تشوبها والسعي للنهوض بالمجتمع من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي انه أسلوب ومدخل جديد لإعادة ترتيب وتنظيم وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية لمجتمع معين(٣٠).

يتبين من ذلك ان كلا المعنيين اللغوي والاصطلاحي يشيران إلى ان الإصلاح عمل يستلزم تفكير عميق ومنظم لوضع إجراءات وسياسات تهدف إلى تصحيح مسار المجتمع ومنع اختلاله, وبنفس المعنى من الناحية الاقتصادية قد يهدف إلى تمكين المجتمع من قيادة مسيرة اقتصاده وإزالة التشوهات في الهيكل الاقتصادي لغرض التسريع بمعدلات النمو والنهوض بمستوى الاقتصاد الوطني.

ثالثا: الإصلاح في القرآن الكريم والسنة النبوية

وردت كلمة الإصلاح في القرآن الكريم في آيات عديدة منها:

قوله تعالى ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، وقوله تعالى﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾[البقرة: ٢٢٨]، وقوله تعالى ﴿إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥]، وقوله تعالى ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي

﴿ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]، وقوله تعالى ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨].

ويقول الرازي في تفسيره هذه الآية «والمعنى: ما أريد الا ان أصلحكم بوعظي ونصيحتي، وقوله **(مَا اسْتَطَعْتُ)** فيه وجوه: الاول انه ظرف والتقدير مدة استطاعتي للإصلاح وما دمت متمكنا منه لا آلو فيه جهدا، والثاني: انه بدل من الإصلاح، أي بمقدار الذي استطعت منه، والثالث: انه يكون مفعولا له أي ما أريد الا ان أصلح ما استطعت إصلاحه، ثم يقول واعلم ان المقصود من هذا الكلام ان القوم اقروا بانه حليم رشيد، وانما اقروا له بذلك لانه كان مشهورا فيما بين الخلق بهذه الصفة، فكأنه عليه السلام قال لهم انكم تعرفون من حالي اني لا اسعى الا للإصلاح وإزالة الفساد والخصومة فلما امرتكم بالتوحيد وترك ايذاء الناس فاعلموا انه دين حق وانه ليس غرضي منه ايقاع الخصومة واثارة الفتنة، ثم يقول: واما الاجبار على الطاعة فلا اقدر عليه، وقالت العرب: بضدها تتميز الاشياء، فعلى سهولة الافساد تكون صعوبة الإصلاح، والافساد لا يحتاج إلى كثرة تفكير بينما الإصلاح يبنى على تفكير عميق وصعب وعلى اعداد كبير ويكبر بحسب كبر المراد إصلاحه[٣١].

ويقول الشوكاني في تفسير الاية «اي ما اريد بالامر والنهي الا الإصلاح ودفع الفساد في دينكم ومعاملاتكم»[٣٢], وبنفس المعنى يقول بن كثير «اي ما اريد الا فعل الصلاح، اي ان تصلحوا دنياكم بالعدل، واخرتكم بالعبادة»[٣٣].

وفي الحديث النبوي الشريف، يقول الرسول ﷺ «**طوبى للغرباء الذين يصلحون ما افسد الناس من بعدي من سنتي**»[٣٤], وفي هذا دلالة على اهمية الإصلاح والاجر الذي سيناله صاحبه في حالة قيامه بدعوة الناس إلى عمل الخير والسعي إلى نشره بينهم واجتناب كل الأعمال التي تحول دون ذلك.

رابعا: مقومات الإصلاح من وجهة نظر الإسلام

للإصلاح مقومات عديدة منها:

١- لابد ان ينطلق الإصلاح من منطلق إيماني عقائدي، فالإصلاح لابد ان ينطلق من القرآن الكريم ويرتكز على مرتكزات إيمانية، ويرى صاحبه انه يقوم بهذا العمل لأنه محمل برسالة يحاسب عليها وسيسأل عنها وهذا هو الإصلاح الناجح، فلا يمكن ان يتصور قيام إصلاح والنفوس فاسدة, فالنفس اذا استقامت على منهج الإصلاح فانها تتحرك وتتبين وستستجيب لأي توجيه، أما إذا كانت النفس فاسدة فالعمل معها بلا فائدة لانها تتقلب وهذا ما نراه ويلمسه كل إنسان، فيقول عمر بن الخطاب ﷺ «والذي بعث محمدا بالحق لو ان جملاً هلك ضياعاً بشط الفرات خشيت ان يسأل الله عنه آل الخطاب، قال ابو زيد: آل الخطاب يعني نفسه ما يعني غيره»[٣٥], فالإسلام يركز اولا على إصلاح النفوس وتصحيح العقيدة باعتبار الإصلاح العقائدي منطلق الإصلاح الناجح.

٢- ان يبدأ صاحب المشروع الإصلاحي بنفسه وبمن حوله، فحينما بدأ النبي ﷺ رسالة الإسلام كانت اول عبارة قالها لقريش حينما جمعهم، ان قال لهم «**أرأيتم لو أخبرتكم إن خيلا وراء هذا الوادي تريد ان تغير عليكم، أكنتم مصدقي؟** قالوا: نعم ما جربنا عليك كذبا»[٣٦], فقدم الرسول الكريم نفسه قبل ان يقدم مشروعه, فلابد من محاولة إصلاح النفس قبل إصلاح الناس، اذ لا يمكن إصلاح الغير وصاحب الإصلاح نفسه فاسدة، وان الخطوة الأولى التي اقدم عليها الخليفة عمر بن عبد العزيز لتنفيذ اصلاحاته بدأها بنفسه عندما رأى ان الفساد استشرى بين الناس، بمعنى انه رأى من الصواب ان يبدأ الإصلاح من القمة إلى القاعدة، ووفق هذا المبدأ دعى أهله... فاطمة بنت عبد الملك (زوجته) وكان ابوها وجدها وزوجها خلفاء، فخيرها بين ان ترد ما بيدها إلى بيت المال ليكون ملكا لعموم المسلمين وتصبر على الحياة الشديدة معه أو تفارقه ﷺ، فرضيت بالبقاء معه على شظف العيش[٣٧]. وكذلك نلاحظ ان سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ عندما آلت الخلافة إليه وقف خطيبا وقال: ايها الناس من رأى منكم في اعوجاجا فليقومه، فقام له رجل فقال لو رأينا منك اعوجاجا لقومناك بسيوفنا، فقال عمر ﷺ الحمد لله الذي جعل في هذه الامة من يقوم اعوجاج عمر[٣٨].

٣- يقول ﷺ «**كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته**»[٣٩] حيث ان الإصلاح لا يقتصر على فئة معينة، بل انه يلزم الجميع القيام به، كل من موقعه وعمله حتى ينصلح أمر المجتمع ويعيش إفراده في سعادة ورفاهية.

٤- ان يكون الإصلاح شاملا لكل مجالات الحياة، فهو لا يقف عند حد الجوانب الاقتصادية لحياة المجتمع فقط، بل لابد ان يشمل أيضا جوانب أخرى ذات صلة قد تكون اجتماعية وسياسية وبيئية وأخلاقية، من واقع ان الإصلاح عمليه شاملة، اذ لا يمكن ان يتحقق الإصلاح الاداري مثلا بمعزل عن الإصلاح السياسي والاقتصادي والقضائي والثقافي... وما جدوى الإصلاحين الاقتصادي والاداري بدون رؤية سياسية تتلاءم مع المستجدات الجارية في العالم، الامر الذي يؤكد اهمية تكامل عملية الإصلاح حيث لا يكتب النجاح لاية عملية اصلاحية ما لم تقترن بجملة من الاجراءات الضرورية لكافة مجالات الحياة[٤٠].

٥- الإصلاح الاقتصادي مهما بلغت درجة كفاءة سياساته في المجال الاقتصادي سيفشل ان لم يحقق التوازن في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والرفاهية لجميع الفئات والمكونات الاجتماعية، اذ ان حصر النمو لشريحة اجتماعيه دون اخرى يؤدي إلى نشوء قوى مضادة له، ويقود لازمة شامله تعم المجتمع وتحطم انجازاته[٤١].

٦- على مستوى المؤسسات: لابد ان تتوفر في المؤسسات التي يوكل اليها الاشراف على برامج الإصلاح الاقتصادي الفاعلية والديناميكية، وان تعتمد الشفافية والوضوح في مختلف القرارات التي تتخذها، وان تكون مؤمنة ومقتنعة تماما بمبادئ وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تقررها، وان تكون مثالا حيا وأنموذجا يمكن ان يشار اليه بالبنان في النزاهة والعفاف المالي والاداري والسلوكي[٤٢].

المبحث الثالث
في أهم الإصلاحات الاقتصادية الإسلامية

أولا: إصلاح نظام الرق

من المعروف ان البشرية في تطورها، مرت بعدة مراحل من ضمنها مرحلة الرق، والعبودية من الظواهر التي عرفتها البشرية وكانت منتشرة قبل الاسلام، وكانت تمثل واقعا

مؤلما، فالعبيد والارقاء كانوا يملأون مشارق الارض ومغاربها مكونين قاعدة انتاجية كبيرة للحضارات القديمة اليونانية والرومانية, فكان سكان اليونان انذاك يقدرون بنحو ٤٠٠٠٠ مواطن لهم كامل الحقوق، والبقية مكونة اساسا من العبيد الذين يشتغلون في ظروف قاسية في الفلاحة والصناعة ولصالح الدولة والخواص، وهناك اقلية اجانب احرار متواجدون في العاصمة أثينا[٤٣], وكان اغلب الاحرار يعملون كجنود ولا يشتغلون بالفلاحة والزراعة بل يملكون قطع اراض كبيرة يشتغل بها العبيد.

وفي بلاد الروم كانت الوضعية اشد قسوة واقهر، حيث تشير كتب التاريخ إلى الوضعية المأساوية التي كان يعيشها الرقيق، وقد بينت تحريات احد المؤرخين على ان معدل الحياة بالنسبة للرقيق لم تكن تتجاوز ١٧.٥ سنة بالمقارنة مع ٥٨,٤ سنة للقساوسة و٣٦,٢ سنة للعاملين في الاعمال الحرة[٤٤], ورغم هذه الوفيات فان عددهم وصل إلى اربعة ملايين نسمة في ايطاليا في عهد الامبراطورية الرومانية مقابل عشرة ملايين من الاحرار[٤٥], فحياتهم معذبة ولا يأبه لهم احد ولا يفكر في انقاذهم مصلح، فكانوا يخدمون في صمت وربما قدم بعضهم طعاما للوحوش في بعض المناسبات، فحدثت ثورات عديدة ازاء هذه الوضعية لم يشهد لها العالم الاسلامي من مثيلات كثورة سبارتكوس عام ٧٣ قبل الميلاد الذي قاد عشرات الآلاف من العبيد في حركة تمرد استطاع بها السيطرة على جنوب ايطاليا مدة سنتين وخاض فيها ست معارك دامية انتهت بالقضاء على ثورته[٤٦].

وكان يحصل على الرق بطرق متعددة، اي هناك عدة مصادر له من اهمها:

١-الرق بسبب العجز عن الوفاء بالدين حيث كان الرومانيون ومن قبلهم العبرانيون يحكمون بالعبودية على مقترفي بعض الجرائم، ومن هذه الجرائم عند الرومان عجز المعسر عن الوفاء بالدين. ويعد الدين منبعا غزيرا للاسترقاق، فقد كان اليهود يبيعون اولادهم الصغار غير البالغين بسبب الفاقة والحرمان.

٢-اسرى الحرب: فالدول المغلوبة كانت تسترق اعداؤها المغلوبين في الحروب وتسبي نساؤها وتخطف اطفالها.

٣-تجارة الرقيق: وهي تشكل احد مصادر دخل الدولة أو القوة المحركة للعمل الجماعي في حقول الشاي والبن ومزارع قصب السكر[٤٧].

ولما جاء الإسلام ألغى كل هذه الاشكال، لان الله خلق البشر أحراراً ولهم حقوق متعددة، ولهذا فقد اتخذ الإسلام موقفا ايجابيا ووضع برامجه الإصلاحية من واقع تصوره لهذه المشكلة، ولأهميتها باعتبار ان تحرير الإنسان من العبودية يعد احد مقومات الحياة اللازمة لإدامة حياته, وعلى اعتبار ان الرق كان موجودا في العالم وعرفته الامم وخاصة في حالة الحروب، فلم يمنعه الإسلام دفعة واحدة ويلغيه، بل تعامل معه وفق خطه لا تتجاهل الواقع وتقفز عليه، فوضع برنامجه الإصلاحي والذي يتضمن قرارات ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية تلخصت في المراحل التالية(٤٨):

المرحلة الاولى وتضمنت تحسين معاملة الرقيق ورفع المستوى الإنساني لهم، يقول تعالى ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾ [النساء: ٣٦]، ويقول الرسول ﷺ «**من قتل عبده قتلناه ومن جدعه جدعناه**»(٤٩).

المرحلة الثانية وتضمنت تضييق المدخل إلى الرق، حيث ألغى الاسلام كل اشكال الرق، يقول الرسول ﷺ «**ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته، رجل اعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا واكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه العمل ولم يعطه الاجر**»(٥٠).

وبالرغم من انه ابقى على حالة الحروب، ولكنه وضع للأسرى ثلاث خيارات، يقول تعالى ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [محمد: ٤]، والمعنى اطلاق سراحهم بلا مقابل أو بفدية.

المرحلة الثالثة وتضمنت توسيع المخرج من الرق، فقد وسع الاسلام من المخرج وجعل من واجب بيت المال تقديم حصة من الزكاة لعتق الرقاب لقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ ﴾ [التوبة: ٦٠]، وكذلك جعل العتق كفارة من بعض الذنوب لقوله تعالى ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء: ٩٢]، كما اجاز الإسلام الزواج من الرقيق لقوله تعالى ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم ﴾ [النساء: ٢٥]، وأخيرا وضع في يد الرقيق الحق في المكاتبة مع سيده لاطلاق سراحه لقاء مبلغ يسدده من عمله الخاص.

فنلاحظ من ذلك ان البرامج الإصلاحية الإسلامية تضمنت إجراءات لمعالجة الحالة النفسية للمجتمع اتجاه الرقيق، وإجراءات لمعالجة الحالة النفسية للرقيق أنفسهم، ثم وضع قرارات لضمان الوضع الاجتماعي لهم بعد التحرير، وكان لبيت مال المسلمين دور في تسهيل هذه المهمة من اجل النهوض بالرقيق نهضة ترد إليهم إنسانيتهم وتحفظ حقوقهم التي أقرتها الشريعة الإسلامية للبشرية جمعاء.

ثانيا: إصلاح النظام الإقطاعي

النظام الإقطاعي هو نظام إنتاجي قائم على ملكية الإقطاعي للأرض وعلى استثمار عمل الفلاحين المرتبطين بها، فالإقطاعي هو السيد المطاع الذي يمتلك الأرض والمزارع معا وحتى الناس الذين يعيشون على أرضه، وساد هذا النظام في العالم خلال العصر الوسيط، ومن سماته ان التركيب الاجتماعي للمجتمع حينذاك ينقسم إلى طبقتين هما مالكي الارض والطبقة العاملة بالأرض (الفلاحين) والتي لا تمتلك اي شيء، فهي الطبقة المستغلة التي تعمل وسط علاقات استغلالية من اجل العيش، حيث إن منتوج الارض يقسم إلى حصتين أساسيتين هما[٥١]:

١-حصة السيد الإقطاعي: وهي تمثل المنتوج الفائض وكانت هذه الحصة تمثل حصة الأسد من مجموع نتاج عمل الفلاح القن.

٢-حصة الفلاح القن وافراد عائلته وهي تمثل المنتوج الضروري، وكانت تشكل نسبة ضئيلة من مجموع المنتوج وهي لا تكاد تكفي لإعادة إنتاج قوة عمل الفلاح وإفراد عائلته.

فالعلاقة التي كانت قائمة بين السيد الاقطاعي والفلاح هي علاقة عمل سخره ليس الا، وكان يحق للإقطاعي كذلك استنزاف كل طاقات الفلاح الإنتاجية إلى ابعد الحدود[٥٢], ولهذا فقد ترك النظام الاقطاعي آثارا سياسية واقتصادية واجتماعية سيئة على المجتمعات الغربية والشرقية تمثلت في ايجاد ظاهرة الفقر والحرمان، فضلا عن ايجاد فوارق طبقية المتضرر الوحيد فيها هم طبقة الفلاحين المعدمين.

ولهذا فقد حارب الإسلام هذا النظام القائم على الاستغلال والعبودية، وحاولت إصلاحاته الاقتصادية تغييره باتجاه آخر قائم على العدل والمساواة في الحقوق والواجبات،

فكانت هناك مرونة كبيرة في التعامل مع سياسة توزيع الأراضي وبالشكل الذي يجعلها تتلائم مع تطور المجتمع الإسلامي دون ان يكون هناك اي تناقض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

فبدأ الإصلاح الاقتصادي يمارس دوره في مجال الملكية، حيث تم تقسيمها إلى ملكيه عامة وملكيه خاصة، وكان هذا التقسيم يقوم على أساس مرن يأخذ بنظر الاعتبار المصلحة العامة والظروف الاقتصادية المختلفة للمجتمعات الإسلامية.

ويضرب لنا الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ مثلا رائعا في اصلاح الملكية وجعلها ذات وظيفة اجتماعية بعيدة عن الاستغلال والظلم، وذلك عندما فتح بلاد الشام والعراق (ارض السواد) ورفض حينها توزيعها على المقاتلين، وكانت حجته في ذلك القران الكريم وافعال الرسول ﷺ، فأشار على المهاجرين والأنصار في قوله «وقد رأيت ان احبس الارض بعلوجها واضع عليهم فيها الخراج وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فيئا للمسلمين المقاتلة والذرية ولمن يأتي من بعدهم، ارايتم هذه الثغور لابد لها من رجال يلزمونها، ارايتم هذه العظام– كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر– لابد لها من ان تشحن بالجيوش، وادرار العطاء عليهم، فمن اين يعطى هؤلاء اذا قسمت الارضون والعلوج؟ فقالوا جميعا الرأي رأيك فنعم ما قلت»[٥٣], فرأى عمر ﷺ ان من المصلحة عدم تقسيم الاراضي المفتوحة عنوة، ووقفها على جميع المسلمين وضرب الخراج عليها، واهم ما تقتضي به المصلحة في ذلك هو[٥٤]:

- تأمين مورد ثابت للامة الإسلامية بأجيالها المتعاقبة ومؤسساتها المختلفة.
- توزيع الثروة وعدم حصرها في فئة معينة.
- عمارة الارض بالزراعة وعدم تعطيلها.

نلاحظ من خلال هذه النقاط ان الخليفة الراشد ﷺ اهتم كثيرا بموضوع التنمية المستدامة، حيث انه نظر في مستقبل الامة الإسلامية واجيالها القادمة، فرأى ان كثيرا منها سيقع في شظف العيش والحرمان اذا قسمت ووزعت الارض المفتوحة عنوة على الفاتحين فقط، فالرأي الاصوب هو ضرب الخراج عليها وجعله موردا ثابتا للأمة الاسلامية يعيش منه ابناؤها جميعا حيث تنفق على مصالح المسلمين جميعا بما فيهم الفقراء والاغنياء، وكذلك اراد الخليفة ان تبقى الارض عامرة بالزراعة من خلال ضرب الخراج وإبقاء اهلها عليها كونهم اقدر من الفاتحين على ذلك لتمتعهم بالخبرة والقدرة على زراعتها.

ولتجنب الظلم والاستغلال، نلاحظ ان السياسات المالية التي اقرها الخليفة عمر ﷺ تختلف كثيرا عن السياسات المالية التي سادت في ظل النظام الاقطاعي، اذ كانت سياساته تهدف إلى مساعدة الفلاحين في زراعة اراضيهم وحثهم على ذلك وتشجيعهم، لا استغلالهم واستنزاف طاقاتهم الانتاجية، حيث دعى إلى عدم تحميل الاراضي الزراعية ما لا تطيق من الضريبة، ففي تقدير وعاء الخراج راعت السياسة المالية الاسلامية الامور التالية(٥٥):

١-جودة الأراضي.

٢- نوع الزرع.

٣- طريقة السقي.

٤- مدى القرب من التجمعات السكانية.

اذ لابد من مراعاة موقع الأراضي الزراعية ودرجة خصوبتها ونوع المحصول ووسائل الري المتوفرة، فضلا عن ذلك لابد من مراعاة المرونة في تحصيلها، اي إمكانية تغيير مقاديرها بحسب الظروف الاقتصادية للمكلف، ويضطر احيانا إلى اعفاء أصحابها في حالة التعرض لكوارث طبيعيه مع اعفاء الحاجات الأساسية للعاملين في أراضي الخراج وإعفاء دور السكن الواقعة في تلك الأراضي من الضريبة(٥٦), وتنعكس اهمية هذه السياسة في زيادة موارد الخراج وتنمية الاراضي وزيادة انتاجها(٥٧), وبالتالي ضمان رفاهية العاملين ومنع استغلالهم وتوفير متطلبات حياتهم المعيشية.

ومن ناحية اخرى نلاحظ ايضا ان الدولة الاسلامية عرفت نوع من الاستغلال لأراضي الموات سمي بالاقطاع، ويراد به قيام الامام بإعطاء شخصا ارضا من الاراضي الموات ليقوم باستغلالها وإحياؤها(٥٨), أو القصد منه استغلال الأرض وزيادة انتاجها ومنافعها بدلا من تعطيلها وحجب منافعها عن المصلحة العامة، وان هذا الاحياء مفتوح للجميع سواء كانوا فقراء ام أغنياء، مسلمين ام غير مسلمين، فهو لا يتحدد بفئة معينة، بل ان الأحياء هو القيد اللازم للتملك لقول الرسول ﷺ «**من احيا ارضا ميتة فهي له وليس لمحتجز حق بعد ثلاث**»(٥٩), وتطبيق ذلك واضح في اقطاع الرسول ﷺ بلال بن الحارث المزني ارضا بالعقيق من اجل زراعتها واستثمارها، وقيام الخليفة عمر ﷺ باسترجاعها منه وسحبها لمخالفته شرط الاقطاع الداعي إلى الاستثمار وخدمة مصالح الامة، وهذا بالطبع يخالف ما قام به النظام

الاقطاعي من ارضاء لمصالح فئة وتنمية لثروة اقلية ممثلة بالنبلاء الذين سيطروا على الاراضي الزراعية واستنزفوا طاقات الفلاحين إلى ابعد الحدود.

ثالثا: اصلاحات توزيعية

تظهر في ظل الاقتصاد الاسلامي اهمية اجراء إصلاحات توزيعية لضمان كفاية عموم افراد المجتمع من اجل انتشالهم من ظروف الجوع والفقر والحرمان في ظل الافكار الوضعية.

ولهذا نلاحظ انه سعى إلى ضمان التوزيع على اساس الحاجة جنبا إلى جنب مع مبدأ التوزيع على اساس العمل وهو كانعكاس لدعم العدالة التوزيعية التي تاخذ بنظر الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية لافراد المجتمع دون استثناء.

وفي مجال نظام العطاء ظهرت اصلاحاته من خلال دعوة الخليفة عمر ﷺ في تقدير العطاء بحسب اولويات معينة بدلا من المساواة التي اتخذها الخليفه ابو بكر ﷺ، اذ راى ابو بكر ان يسوي في القسمة بين السابقين الاولين والمتأخرين في الاسلام وبين الاحرار والموالي وبين الذكور والاناث، وراى عمر ﷺ مع جماعه من الصحابة ان يقدم اهل السبق في الاسلام على قدر منازلهم، فقال ابو بكر ﷺ «اما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما اعرفني بذلك وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه وهذا معاش فالاسوة فيه خير من الاثرة»(٦٠).

وظلت هذه المساواة حتى زمن عمر بن الخطاب ﷺ الذي ظل متمسكا برأيه الذي راه «... وقسمنا من رسول الله ﷺ، فالرجل وبلاؤه في الإسلام والرجل وقدمه في الإسلام والرجل وغناؤه في الإسلام والرجل وحاجته في الاسلام، والله لئن بقيت ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه قبل ان يحمر وجهه يعني في طلبه...»(٦١), فاراد عمر التفريق في العطاء على اساس السبق في الدين وحسن البلاء والجهاد والتضحية، فعطاء المهاجرين الذين ضحوا باموالهم وارضهم وبيوتهم يفوق عطاء الذين اسلموا في فتح مكة... بمعنى انه حاول ان يخلق نظاما للحوافز يتنافس فيه الناس للعمل والاجتهاد وهو ما يعمل به في الوقت الحاضر من خلال اعتماد نظام المرتبات والترقيات على أسس الاقدمية والخبرة، والترقية لذوي الخبرة الخاصة.

ومن الإصلاحات المالية التي لجأ اليها عمر ﷺ، هي فرض العطاء لكل مولود في المجتمع الإسلامي ومن اول يوم يفطم فيه، ثم عدله بعد ذلك فجعله من اول يوم يولد فيه الطفل، واقره عطاءا سنويا يأخذه طوال عمره، حيث يعطى للمولود عند ولادته عشرة دراهم حتى اذا بلغ اصبح له عطاء الرجل(٦٢).

واحدث عمر بن الخطاب ﷺ ايضا الارزاق، فرض بموجبه لكل مسلم رجلا أو امرأة أو عبدا مد حنطة وقسط زيت وخل كل شهر(٦٣), ويروى في ذلك ان امرأة شكت إلى عمر بن الخطاب ﷺ ساعيه محمد بن مسلمة بانه لم يعطها من الصدقة التي وزعها على الناس، فبعث اليه عمر فقال: ان الله بعث الينا نبيه ﷺ فصدقناه واتبعناه، فعمل بما أمره الله به, فجعل الصدقة لأهلها من المساكين، حتى قبضه الله على ذلك، ثم استخلف الله ابو بكر فعمل بسنته حتى قبضه الله، ثم استخلفني فلم آل ان اختار خياركم... ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام اول وما ادري لعلي لا ابعثك، ثم اعطى المرأة جملا يحمل دقيقا وزيتا وامرها ان تلحقه بخيبر فاعطى لها جملين اخريين وقال: خذي هذا فان فيه بلاغا حتى ياتيكم محمد بن مسلمة فقد امرته ان يعطيك حضك للعام وعام اول(٦٤).

فالخليفة كما هو واضح من الرواية انه أعطى المرأة جملا محملا بالدقيق والزيت، ثم الحق جملين أخريين وجعل هذا كله عطاءا مؤقتا حتى يعطيها محمد بن مسلمة حقها في العامين الماضي والحاضر.

رابعا: إصلاحات لتنظيم السوق

جاء النبي محمد ﷺ في مجتمع تسوده الفوضى في كل جوانب الحياة، فسعى جاهدا إلى سد منافذ الفساد في المعاملات الاقتصادية ومنها معاملات البيع والشراء، فبدأ بتطبيق اصلاحاته الاقتصادية من خلال وضع الضوابط والاسس والقواعد والاحكام التي تنظم السوق بالشكل الذي يحقق مصلحة الافراد ومصلحة المجتمع بشكل عام.

فكانت اهم نقطه بحثها في هذا المجال هي جعل السوق في الاسلام كمؤسسة اقتصادية تأخذ بالجانب الاخلاقي كشرط لابد منه في التعامل فيما بين اطرافها، وهو كشرط يؤخذ به إلى جانب الية السوق التي تحكم سوق المنافسة الحرة، وبهذا فان السوق الاسلامية قائمة على المنافسة الحرة بين المتعاملين فيها، وتمنع اي تدخل قد يضر بتلقائيتها، سواء

كان التدخل من قبل الدولة وقيامها بتسعير السلع والخدمات، أو تدخل بعض الاطراف الاحتكارية التي تحاول السيطرة عليها واستغلالها لتحقيق منافع خاصة وذاتية على حساب مصلحة المجتمع.

ومعنى هذا ان مبدأ المنافسة الحرة الذي تعمل به السوق الاسلامية يقتضي ان تكون الاسعار فيه وفقا لعوامل العرض (البائع) والطلب (المشتري)، وان اي تغيير في السعر ارتفاعا أو انخفاضا لابد ان يكون نتيجة تفاعل هذين العاملين دون اي تدخل خارجي، وتطبيقا لذلك نلاحظ ان الرسول ﷺ امتنع عن التسعير حينما طلب منه، فعن انس ﷺ قال «غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله سعر لنا فقال: **ان الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، واني لأرجو ان القى ربي وليس منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال**»[٦٥], وكما معروف فان التدخل في ظل سيادة الظروف الطبيعية للسوق، قد يخلق اثارا سلبية تتمثل في ظهور السوق السوداء أو محاولة البائع خزن السلعة وخلق ظروف الندرة لها، وان عدم التدخل يساهم في توفير ارضية جيده تعزز من دور السوق في توجيه الانتاج بما يتلائم وحاجات افراد المجتمع وكذلك ضمان التوزيع العادل للدخل فيما بين العناصر المساهمة في العملية الانتاجية[٦٦].

ولكن عندما تنحرف السوق عن طبيعتها التلقائية، اي عند غياب الية السوق وعدم الالتزام بالقيم الاخلاقية، فان الامر يستدعي التدخل وتطبيق ضوابط الشريعة الاسلامية في مجال تنظيم السوق بعيدا عن الاختلال وعدم التوازن.

ولضمان ديمومة سوق المنافسة الحرة، وضع الرسول ﷺ جمله من الاجراءات الإصلاحية تضمنت الاتي:

١- اعطاء حرية كاملة للدخول والخروج من السوق، وترتب على ذلك الاجراءات التالية:

- ✓ تحريم احتكار المهن: فلا يمنع اهل اي صناعة أو حرفة احدا من الدخول أو الخروج من السوق، فيقول ابن عابدين «عدم جواز ما عليه بعض اهل الصنائع والحرف من منعهم من اراد الاشتغال في حرفتهم وهو متقن لها أو اراد تعلمها فلا يحل التحجير»[٦٧].
- ✓ تحريم احتكار السلع والخدمات: فيقول الرسول ﷺ «**لا يحتكر الا خاطئ**»[٦٨].

٢- تهيئة البيئة التي تعزز من اهمية المعرفة التامة بظروف السوق، وترتب على ذلك الاجراءات التالية:

- ✓ تحريم الغش لقوله ﷺ «**من غشنا فليس منا**»(٦٩).
- ✓ تحريم الغبن بالبيع لقوله ﷺ «**لا تلقوا الركبان**» وقوله «**لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق بعضهم ببعض**»(٧٠).
- ✓ تحريم الانفراد بالبيع أو التأثير على الاسعار لقوله ﷺ «**لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تدابروا ولا يبيع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله اخوانا**»(٧١).

٣- الغاء كل ما من شأنه ان يؤدي إلى رفع كلفة السلع والخدمات وبالتالي الحاق الضرر بالمستهلكين كالوساطة والسمسرة.

ولن تتوقف اصلاحات الرسول ﷺ الاقتصادية عند هذا الحد، بل وضع من القواعد والاسس ما يدعم هذا التنظيم باتجاه خلق مجتمع تسوده المروءة والتراحم وتعم فيه الرفاهية لجميع افراده، فنهى ﷺ عن التعامل بالربا، كونه عملا قائما على الاكتساب عن طريق استغلال حالة العوز والفقر والاضطرار لدى الاخرين، وتقديم القروض بفوائد قد ترهق الدائن وتعرضه للابتزاز، فقال الرسول ﷺ «**لعن الله آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه**»(٧٢), وكان هذا القرار استجابة لقوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

ودعى الرسول ﷺ إلى استثمار الاموال وتنميتها بدلا من اكتنازها وإعاقة الحركة الاقتصادية، وقد توعد الله الكانزين بالعذاب الاليم في قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾﴾ [التوبة]، فجاءت دعوة الرسول ﷺ باهمية اطلاق الموارد المالية لتمارس وظيفتها الاجتماعية التي خلقت من اجلها، ولهذا قال الرسول ﷺ «**اتجروا بمال اليتيم ولا تدعوه تأكله الصدقة**»(٧٣).

وعمل الرسول ﷺ ايضا على تحديد المكاييل والاوزان، وذلك عندما وجد النقود مضطربة الاوزان والاشكال والمقادير، فحددها بوزن واحد لكي يتعامل بها الناس، وحدد لها شكلا واحدا لقوله ﷺ «**الوزن وزن اهل مكة والمكيال مكيال اهل المدينة**»(٧٤).

خامسا: إصلاحات لحماية البيئة

تعد مشكلة التلوث البيئي من اخطر مشاكل العصر واكثرها تعقيدا، كونها مشاكل مركبه وذات ابعاد صحية واقتصادية واجتماعية وسياسية، وان ما يستدعي الاهتمام بها هو الاخطار التي بدأت تهدد البشرية جميعا والتي دفعت الكثير من دول العالم خاصة المتقدمة منها ان توليها اهتماما بالغا من خلال التشريعات التي تصدرها لتنظيم ادارة البيئة اولا ولمعالجة ما حدث من تجاوزات عليها.

واخذت مشكلة التلوث البيئي بعدا عالميا، حيث ان الملوثات لا تقتصر بحدود سياسيه أو اقليمية، بل تنتقل من اقصى الشمال إلى اقصى الجنوب، وقد يظهر التلوث في دول لا تمارس النشاط الصناعي أو التعديني، وذلك لانتقال الملوثات من دول صناعية ذات تلوث عالي إلى دول اخرى، وتسهم الرياح والسحب والتيارات المائية في نقل الملوثات من بلد لاخر, كما تنقل امواج البحر بقع الزيت التي تتسرب من غرف الناقلات من موقع لاخر, وقد شهد العالم تلوثا بيئيا في بدية التسعينيات من القرن المنصرم, نتيجة احتراق ابار البترول في الكويت مما نجم عنه تدمير واشعال النيران في ٧٣٢ بئرا بين ١٠٨٠ بئرا كانت تتركز في المنطقة الشمالية والغربية والجنوبية، وظهرت نحو ٢٠٠ بحيرة نفطية تغطي مساحات واسعة، ويتفق علماء البيئة ان اثار هذه الكارثة لم تقتصر على الكويت أو دول الخليج لوحدها، بل تعداها إلى مناطق بعيدة عنها، حيث افادت التقارير العلمية التي تابعت هذه الظاهرة ان سحب الدخان الاسود الكثيف الناتج عن احتراق النفط باتت تهدد السواحل اليونانية بعد عبورها البحر الاسود وهي بذلك اصبحت تهدد بعض دول تلك المنطقة مثل رومانيا وبلغاريا[٧٥], الامر الذي استدعى الوقوف لهذه الظاهرة على المستوى العالمي والتصدي لها ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها.

فأخذت المنظمات الدولية للامم المتحدة على عاتقها هذه القضية على محمل الجد من خلال عقدها المؤتمرات والندوات، فانبثق عنها برنامج الامم المتحدة للبيئة وهو كبرنامج متخصص بشؤون البيئة، يهتم بشرح ابعاد المشكلة العالمية ووضع الحلول والمعالجات اللازمة لمنع تفاقمها وانتشارها.

ومن المعروف أن البيئة الطبيعية هي «الإطار الذي يعيش فيه الإنسان والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جمادية، وكائنات تنبض بالحياة. وما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى من طقس

ومناخ ورياح وأمطار وجاذبية ومغناطيسية... الخ ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر»[٧٦], وهي بيئة احكم الله خلقها، وأتقن صنعها كما ونوعا ووظيفة، قال تعالى ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[النمل: ٨٨].

وقد أوجد الله هذه البيئيات بمعطيات أو مكونات ذات مقادير محددة، وبصفات وخصائص معينة، بحيث تكفل لها هذه المقادير وهذه الخصائص القدرة على توفير سبل الحياة الملائمة للبشر، وباقي الكائنات الحية الأخرى التي تشاركه الحياة على الأرض. يقول تعالى ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان]، وان البيئة الطبيعية في حالتها العادية دون تدخل مدمر أو مخرب من جانب الإنسان تكون متوازية على أساس أن كل عنصر من عناصر البيئة الطبيعية قد خلق بصفات محددة وبحجم معين بما يكفل للبيئة توازنها. ويؤكد ذلك قوله تعالى ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ۝١٩﴾ [الحجر]. وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تتحدث عن الفساد الذي يحدثه الإنسان في الأرض من معصية أو كفر أو من الجور والظلم وانتهاك الإنسان لحقوق أخيه الإنسان أو التلوث الذي يحدثه في الأرض يقول تعالى ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝٦٤﴾[المائدة].

ووفق نظرية الاستخلاف، يعد الإنسان المسؤول الأول عن ما يطرأ على الارض من افساد أو تلوث أو تدهور بيئي، وذلك بسبب خروجه عن مقاصد الشريعة الاسلامية, اذ ان تهافت الدول حاليا على تحقيق الرقي والتقدم وزيادة معدل النمو الاقتصادي جعل البيئة اكثر عرضة للاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، من خلال رمي المخلفات الصناعية والنفايات الضارة في مياه البحار والأنهار أو دفنها في باطن الأرض وهو ما يدعى بالتلوث الصناعي, مما ساهم في تلويث المياه والهواء والتربة مهددا بالخطر والتدهور البيئي[٧٧].

ومن هنا وقف الإسلام موقفا ايجابيا اتجاه قضية المحافظة على البيئة ومنذ قرون عده من خلال طرحه لعدة إجراءات القصد منها يتمحور في إصلاح البيئة والمحافظة عليها من التدهور والفناء وشملت هذه الإجراءات التالي[٧٨]:

١-حماية البيئة المائية: فالماء نعمه من نعم الله وهو أساس كل حياة، يقول تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَىٍّ ۖ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، ويقول الرسول ﷺ «**خمروا الطعام**

والشراب»[٧٩]، وفيه دعوة إلى تغطية الأواني للمحافظة على الماء وحمايته من التلوث، ويقول ﷺ في موضع آخر «**اذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء**»[٨٠] وذلك خشية ان تحصل بعض الأمور غير المرغوبة وغير الصحية والتي قد تؤذي المستهلك.

٢-حماية البيئة البرية: والمقصود من ذلك الارض بسهولها وجبالها ووديانها، حيث يمارس الإنسان عليها نشاطه الاقتصادي، فيقول الرسول ﷺ «**ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة الا كان له به صدقه**»[٨١] وهي دعوة صريحة للحث على تنمية الغطاء النباتي لما له من اثر في تلطيف البيئة البرية من جهة وتوفير المادة الغذائية للإنسان.

٣-حماية التربة واستزراع الأرض: يقول الرسول ﷺ «**من أحيا أرضاً ميتة فهي له**» ففي إحياء الأرض نوع من انواع المحافظة على البيئة وعلى الارض وتلبية متطلبات الإنسان من الغذاء.

٤-حماية الموارد الحيوانية والطيور: فهناك عدة إجراءات للمحافظة على الثروة الحيوانية، منها قول الرسول ﷺ «**أقروا الطير على مكانتها اي: بيضها**»[٨٢] وذلك لكي لا تنقرض أنواعها، ودعى ﷺ إلى الرفق بالحيوان في قوله «**ان الله كتب الاحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، واذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد احدكم شفرته وليرح ذبيحته**»[٨٣].

٥-حماية الغلاف الجوي: يقول تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾ [الحجر: ٢٢]، فالريح وسيله لتلقيح النبات، ولأهميتها يقول الرسول ﷺ «**لا تسبوا الريح فأنها من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فإذا رأيتموها فلا تسبوها وسلوا الله خيرها واستعيذوا بالله من شرها**»[٨٤].

سادساً: بعض التطبيقات المعاصرة للإصلاح الاقتصادي الإسلامي

لقد استخدمت القروض في وقتنا الحاضر من قبل المؤسسات المالية الدولية بهدف ايقاع الدول النامية في شرك المديونية، حيث ان ارتفاع خدمة الديون يوقعها في دوره من السداد للفوائد المترتبة عليها، الأمر الذي يجرها في النهاية إلى استنزاف مواردها ومن ثم

السيطرة على قرارها السياسي واستغلاله لصالح الدول المتقدمة صاحبة القرار في تلك المؤسسات الدولية.

ولهذا وصفت المديونية بانها من اسلحة الدمار الشامل الحقيقية لانها تشكل السبب الرئيس للفقر والجوع والحرمان من التنمية المستدامة، فاذا بلغت ديون الشرق الاوسط وافريقيا الشمالية (اي العالم العربي) نحو ٣٢٠ مليار دولار للعام ٢٠٠٣، وان خدمة هذه الديون تبلغ سنويا نحو ٤٢ مليار دولار، فماذا يبقى لهذه الدول من اموال يمكن ان تصرف على تنمية اقتصادها أو ماذا يبقى لها لشراء الخبز وسد أفواه الجوعى؟[٨٥].

من هنا جاء التفكير بإصلاح اقتصادي يتضمن فكرة إنشاء مصارف إسلامية تهتم بالمعاملات المصرفية الإسلامية، وتهتم باشباع حاجات المجتمع فيما يتعلق بوجود جهاز مصرفي يعمل طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية، ويقوم بحفظ الأموال واستثمارها مع توفير التمويل اللازم للمستثمرين بعيدا عن شبهة الربا والفائدة، تمويلا قادرا على سد فجوة الموارد المالية ويحول دون اللجوء إلى القروض الخارجية وما تسببه من اثار سلبية على تنمية اقتصاد المجتمع.

وتطبيقا لذلك بدأ الاتجاه نحو إنشاء مصارف اسلامية تأخذ طابعا تنظيميا، فتم على اثر ذلك تاسيس مصرف فيصل الاسلامي في السودان عام ١٩٧٨، وتأسيس مصرف فيصل الاسلامي المصري عام ١٩٧٨، ومصرف التمويل الكويتي عام ١٩٧٨، والمصرف الاردني للتمويل والتنمية عام ١٩٧٩، ومصرف البحرين الاسلامي عام ١٩٨٠، وغيرها من المصارف التي تاسست في اطار العمل المصرفي الاسلامي والتي يجمعها اتحاد دولي للمصارف الاسلامية.

وقد اثبتت هذه المصارف وجودها وقدرتها على الانتشار, وخاصة خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، وهذا الانتشار دليل واضح على نجاحها ودخولها مرحلة التأصيل والثبات، ومظاهر ما ذكرناه من نجاح للمصارف الإسلامية يتمثل في تزايد أعدادها وتزايد فروعها التي انتشرت في معظم الدول الإسلامية وغير الإسلامية، فعلى مستوى الدول العربية مثلا، صار لمصرف فيصل الإسلامي السوداني اكثر من ٥٠ فرع في السودان[٨٦], وعلى المستوى العالمي وصل عدد هذه المصارف الإسلامية الآن إلى أكثر من مائتي مصرف ومؤسسة يبلغ حجم تعاملاتها أكثر من مائة وعشرين مليار دولار، وكذا عدد

المصارف الربوية التي تحولت إلى النظام المصرفي الإسلامي، واضطرار كثير منها إلى فتح منافذ للعمل المصرفي الإسلامي من خلالها، وتشير بعض المصادر إلى ان عدد المصارف الاسلامية حاليا بلغ أكثر من ٢٧٠ مصرفا موزعة على انحاء العالم وتصل اموالها لأكثر من ٢٦٠ مليار دولار بعد ان تمكنت من ان تعبئ كميات من الاموال في شكل مساهمات أو ودائع استثمارية وبمعدل نمو يناهز (١٣- ١٦)%[٨٧], ولولا أثر هذه المصارف وقناعة الكثيرين بجدوى ما تقدمه ما انتشرت هذا الانتشار.

وبرزت قدرة هذه المصارف في جذب المدخرات من خلال تعدد صيغ التمويل كالمضاربة والمشاركة والمرابحة والاستصناع والمزارعة والإجارة، مما يجعلها كأداة للتمويل الداخلي ومساعدة الدولة في تأدية التزاماتها المالية بدلا من اللجوء إلى المصادر الخارجية كالمؤسسات المالية الدولية، ومن ثم التخلص من أعباء المديونية الخارجية وأثارها السلبية.

للمصارف الاسلامية دور ايجابي اخر يضاف إلى دورها في جمع المدخرات، ويتمثل في المساهمة في تقدم اقتصاد المجتمع، بعد ان اثبتت قدرتها في توجيه المدخرات نحو جميع القطاعات الاقتصادية دونما استثناء، سواء كانت زراعية ام صناعية ام تجارية وخدمية، ويبرز واضحا في ذلك دور مصرف فيصل السوداني الذي حقق نجاحا كبيرا في تطوير الاقتصاد، اذ ارتفعت السقوف التمويلية للقطاع الزراعي من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ في نهاية التسعينيات من القرن العشرين، مما حقق زيادة في مساهمة القطاع الزراعي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في السودان بعد ان ارتفع من ٣٣,٨٪ عام ١٩٧٩- ١٩٩٨ إلى ٣٨٪ عام ١٩٩٨- ١٩٩٩[٨٨], وخصص ايضا ٦٠٪ من مجموع التمويل لتلبية احتياجات الصناعات الصغيرة لغرض شراء المواد الاولية الخام وآلات[٨٩].

ولن يتوقف الامر عند هذا الحد، حيث ان نشاطات هذه المصارف تعددت لتشمل جانبا اخر يتعلق بتقديم مساعدات مالية لبعض الدول الأعضاء من اجل سد الفجوة في مواردها المالية، فنلاحظ في ذلك قيام المصرف الاسلامي للتنمية بتقديم مبلغ يقارب نحو ٧,٢ بليون دولار عام ٢٠٠٥ مساهمة منه في دعم نموها الاقتصادي وتعزيز تجارتها البينية[٩٠].

والمصرف الإسلامي يمثل مشروع اجتماعي ايضا يهدف إلى تحويل العائد الاقتصادي إلى مردود اجتماعي، فهو لا يسعى إلى ضمان الربحية الاقتصادية فقط، حيث

يساهم في دعم الأهداف الاجتماعية من خلال تقديم خدماته في جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها وكذلك تقديم القروض الحسنة والتي تختلف كثيرا عن القروض الربوية المستخدمة في المصارف التقليدية، فضلا عن تبني بعض الخدمات الثقافية والعلمية كإنشاء المعاهد العلمية مثل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وموقعه بمدينة جده في المملكة العربية السعودية والذي ساهم بإنشائه البنك الإسلامي للتنمية(٩١).

وقد اعلن البنك الإسلامي للتنمية التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي تبنيه رؤية عملية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الإسلامية لمواجهة الفقر والأمية والتخلف الاقتصادي بحيث تؤتي ثمارها عام ١٤٤٠- ٢٠٢٠م، وقد انشأ البنك مؤسسة جديدة مستقلة لتمويل التجارة برأس مال يقدر بنحو ٣ مليارات دولار امريكي، تعرف باسم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وباشرت فعلا باداء اعمالها بهدف تعزيز وتنمية التجارة البينية بين الدول الإسلامية, وحتى الآن بلغ راسمال المؤسسة المكتتب نحو ٧٥٠ مليون دولار، وانضم إلى عضويتها ٣٧ دولة و١٨ مؤسسة مالية دولية، وللمساعدة ايضا في تفعيل التجارة البينية تم إنشاء صندوق وقفي بمبلغ مليون دولار مع ما يضاف اليه من التبرعات والهبات, وسيستهدف البنك أيضا من رؤيته للتنمية المستدامة مجالات اخرى، هي الارتقاء بالخدمات الصحية وتعميم التعليم على الجميع، وتحقيق الازدهار للشعوب وتمكين المرأة المسلمة وتحسين صورة العالم الإسلامي(٩٢).

سابعا: أبعاد وآثار برامج الإصلاح الاقتصادي الإسلامية

تتفق الانظمة الاقتصادية على وجود مشكلة في الحياة وبخاصة في جانبها الاقتصادي، ولكنها في الوقت نفسه لا تتفق عند تحديد الاسباب التي ادت إلى حدوثها، فتتباين وجهات نظرها كثيرا، ويشتد الخلاف عند محاولتها تشخيص الاسباب وكذلك محاولتها وضع السياسات والإجراءات اللازمة لمعالجتها وبالتالي تلبية متطلبات الإنسانية وتيسيرها.

فالنظام الرأسمالي افترض ان سبب المشكلة الاقتصادية وبالتالي انتشار الفقر يعود إلى تقصير الطبيعة وعدم قدرة مواردها على الايفاء بسد حاجات الإنسان المتعددة، فكان

التركيز واضحا على (فرضية الثنائية) التي تتلخص في تعدد الحاجات الإنسانية من جهة مقابل الندرة النسبية للموارد، ولهذا الافتراض تم صياغة النظريات ووضع العديد من السياسات التي باشرت الرأسمالية بتنفيذها على ارض الواقع كحلول لابد منها لإنقاذ البشرية من ظلم الطبيعة، وتذكر في هذا المجال نظرية مالثوس التشاؤمية التي بررت الفقر والجوع للإعداد المتزايدة من البشر على اعتبار ان الفقر ظاهرة طبيعية لا علاقة لها بسياسات النظام الرأسمالي بقدر ما تعبر عن جهل الإنسان وتزايد قدرته على التناسل والتكاثر بالشكل الذي يتجاوز فيه على قدرة الارض على الانتاج[٩٣], فكان لابد من تطبيق بعض السياسات التي تمنع هذا التجاوز وتحقق نوع من التوازن ما بين الطبيعة وبين حاجات الإنسان غير المحدودة، ولكن الرأسمالية بعد هذا التنظير وجدت نفسها في ازمة اقتصاديه بعد ان انطوت سياساتها على نتائج واثار سيئة عبرت عن عجزها كمذهب وكنظام عن الوفاء بحاجات الإنسان، فانتشر الفقر والجوع والحرمان والموت والبطالة كمظاهر تعبر عن سوء التوزيع وسوء تخصيص الموارد وتوزيعها على فروع الإنتاج المختلفة.

وتبنت الاشتراكية موقفا مغايرا لما تبنته الرأسمالية من مفاهيم وآراء خاطئة، فهي في صورتها النظرية أقرت بمبدأ التوزيع الذي يعمل وفق قاعدة لكل حسب حاجته، بمعنى إشاعة المساواة والتكافؤ بين الحاجات وعدم حرمان بعضها عن الإشباع اللازم لها، فرفضت بذلك فكرة وجود مشكلة اقتصادية[٩٤], وحاولت اتخاذ سياسات وإجراءات تتلخص في تجريد الإنسان من رغباته وتقييد حريته في الاختيار من خلال وضع مهمة تخصيص الموارد وتوجيه الإنتاج واشباع الحاجات بيد الدولة وحدها، باعتبارها المسؤولة عن الاقتصاد بدلا من ترك ذلك لنزعات الافراد ورغباتهم، ولكنها بالرغم من ذلك لم تكن صائبة في تشخيص الأسباب وإيجاد الحلول والمعالجات اللازمة للمشكلة الاقتصادية، لأنها ركزت بشكل كبير على موضوع الطبقية والتناقض ونظرية الصراع بين من يملك ومن لا يملك، مع تنفيذها لسياسات تتعارض مع فطرة الإنسان التي فطره الله عليها، حتى انهار هذا النظام بعد ان فشل في استيعاب ما يتطلبه واقع الحياة الإنسانية.

لقد حاول النظام الرأسمالي وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات من القرن الماضي، فرض سيطرته على اقتصاديات العالم من خلال فرض شروط العولمة عبر الياتها المعروفة كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية

والشركات العابرة للحدود، وهي كدعوة لانتشال الفقر أو تحجيمه عبر فتح اقتصاديات الدول وتحرير التبادل التجاري وبالتالي ايجاد نوع من التوازن ما بين دول العالم، ولكن الواقع اثبت ان العولمة واصلاحاتها الاقتصادية ما هي الا اكذوبة وعوده للماضي السحيق للراسمالية، حيث زيادة البطالة وانتشار الفقر وانخفاض الاجور وتقليص خدمات الرعاية الاجتماعية واطلاق اليات السوق، وكلها امور تمثل البدايات الاولى للراسمالية وتنذر بقتامة المستقبل، وهي كصورة للراسمالية المتوحشة في فجر شبابها كما عبر عن ذلك بعض الاقتصاديين[٩٥], فلم تستطع الدول الفقيرة من الصمود امامها بعد ان تعرضت إلى مخاطر التهميش في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي اقترحتها، ومن ثم اقصاؤها عن فرص النمو والتطور, وبالتالي تعاظم ظاهرة الفقر بالرغم من القفزة الهائلة في الاقتصاد والانتاج التي تحققت على اثر الثورة العلمية والتقنية الحديثة, اذ تشير بعض الاحصائيات إلى نمو الناتج الاجمالي العالمي إلى نحو ٤٠٨٥٠ بليون دولار عام ٢٠٠٦ بعد ان كان نحو ٣٠٠٠ بليون دولار عام ١٩٦٠، ومع ذلك اصبح الفقر من اعقد المشاكل الموروثة ومنذ قرون عديدة، فهو يزداد نموا وينذر المجتمع الإنساني بالخطر، وخاصة اذا علمنا ان اعداد الدول الفقيرة تضاعفت في نهاية القرن الماضي، اذ بلغ عددها نحو ٢٥ دولة عام١٩٧١ وارتفع العدد ليصل إلى ٤٨ دوله في التسعينيات ثم وصل إلى ٦٣ دولة بعد علام ٢٠٠٠[٩٦], وبحسب بعض الاحصاءات فان هناك:

- ٣٥٠٠٠ شخص يموتون جوعا يوميا.
- ٨٢٦ شخص يعانون من نقص في التغذية في العالم.
- ١٣ مليون طفل يموتون قبل اليوم الخامس من ولادتهم لسوء الرعاية أو لسوء التغذية أو ضعف الحالة الصحية للطفل أو الام.

وعدم التوازن اتضح اكثر عندما فرضت العولمة على العالم صوره جديدة للفقر في ظل نظرية (٢٠-٨٠)%، وتعني ان ٢٠٪ من سكان العالم يكونون أغنياء بالقوة، وان ٨٠٪ يفرض عليهم الفقر، وقد تبدو هذه الصورة شديدة التعقيد وصعبة العلاج في ظل نمو الفقر وتزايده وانتشاره حتى في الدول المتقدمة، بمعنى انه يطال كافة دول العالم بل واكثرها غنى، فعدد الفقراء في الولايات المتحدة الامريكية حسب احصائيات صادره عن مراكز دراسية فيها يبلغ نحو ٣٧ مليون شخص ويشكل ما نسبته ١٣٪ من سكان امريكا[٩٧].

هذا الواقع يفرض علينا الرجوع إلى الاقتصاد الاسلامي, الذي اثبت مصداقيته في تعامله مع ظاهرة الفقر, وانتشاله من خلال برامجه الإصلاحية، ولعل نجاحه يرجع إلى منهجه الاسلامي الذي وضعه الله له خالق الإنسان والكون.

فالمنهج الاسلامي له طبيعته التي تميزه عن الراسمالية والاشتراكية، ويترتب على ذلك ان له منهجه الخاص الذي يواجه به مشكلة الفقر، فيختلف بذلك عن الانظمة الوضعية في طرحه لاسبابها، فهو ينظر اليه على انه خطر يهدد الحياة بكل جوانبها لتعدد مضاره الاقتصادية والاجتماعية، وان علاجه يعني علاج مشاكل كثيرة كالمرض والجهل والتشرد والفساد الاداري والتمزق والانحلال الاجتماعي، كونه يرتبط بهذه الافات ارتباطا كبيرا(٩٨).

فعن عائشة ﷺ ان النبي ﷺ كان يتعوذ: «**اللهم اني اعوذ بك من فتنة النار ومن عذاب النار واعوذ بك من فتنة الغنى واعوذ بك من فتنة الفقر**»(٩٩).

وقال سفيان الثوري «لئن اجمع عندي الف دينار حتى اموت منها احب إلي من فقر يوم وذلي في سؤال الناس»، قال: و والله ما ادري ما يقع لو ابتليت ببلية من فقر أو مرض، فلعلي اكفر ولا اشعر(١٠٠).

فالاسلام ينظر إلى الفقر على انه شر لابد منه، وان علاجه يتم من خلال تتبع جذوره حتى يعيش الإنسان في مستوى الكفاية ويستطيع حينذاك اداء مهامه الاستخلافية التي خلق من اجلها.

وبهذا فقد ركز الاسلام في طريقه لمعالجة مشكلة الفقر على بعض النقاط الأساسية منها تاكيدة على دور الإنسان وموقفه من الموارد الاقتصادية، وكذلك على علاقاته الاجتماعية داخل المجتمع الذي يعيش فيه، لان تقصير الإنسان واهماله لمهمته الاستخلافية وسوء توزيعه للثروة يمثل احد جوانب المشكلة الاقتصادية ومن ثم تفاقم مشكلة الفقر(١٠١), وعليه فان برامجه الإصلاحية ركزت على جانبين مهمين هما:

- الجانب النظري: احترام الإنسان كنواة أساسية في المجتمع والتفكير بضمان كفايته.
- الجانب العملي: التاكيد على اهمية العمل كوسيلة من وسائل مكافحة الفقر، واهمية العملية التوزيعية لضمان تحقيق التوازن في المجتمع.

فقد حث الاسلام على اهمية العمل وامر كل قادر عليه بالسعي لطلبه، فيقول تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ﴾ [الملك: ١٥]، فالاسلام يعبئ

الموارد البشرية للعمل والسعي والانتاج بتوجيهات دافعه له بالحركة من اجل ضمان العيش الرغيد الذي يبعده عن الجوع والفاقة.

ولم يكتفي الاسلام بهذه التوجيهات، بل جعل العمل كوسيلة من وسائل الصدقات: فعن ابي موسى الاشعري ﷺ يقول، قال الرسول ﷺ «**على كل مسلم صدقه،** قالوا: فان لم يجد؟ قال: **فيعمل بيده فينفع نفسه ويقتصد**»(١٠٢).

وتظهر اهمية العملية التوزيعية في دعم العملية التنموية للمجتمع وبالتالي معالجة، من خلال تتبع السياسة الاقتصادية للدولة الاسلامية في مجال تحصيل الموارد وانفاقها، فقد روعيت ظروف الامة الاسلامية بصوره عامه، وظروف الفئات الفقيرة بصوره خاصة في مجال تحصيل الموارد، وفي ذلك يأمر الامام علي ﷺ عماله على الخراج باهمية اللين والمسامحة في جباية الخراج، فيقول «فأنصفوا الناس من انفسكم واصبروا لحوائجهم فأنكم خزان الرعية ووكلاء الامة وسفراء الائمة ولا تحسموا احدا عن حاجته ولا تحبسوه عن طلبته ولا تبيعن للناس في الخراج كسوة شتاء ولا صيف ولا دابة يعتملون عليها ولا عبدا ولا تضربن احدا سوطا لمكان درهم»(١٠٣) ومعنى هذا انه يأمرهم بالرفق في جمع الخراج من الرعية وان لا يضطروهم لان يبيعوا لاجل اداء الخراج شيئا من كسوتهم ولا من الدواب اللازمة لاعمالهم في الزرع ولتلبية متطلبات معيشتهم ولا يضربوهم لاجل الدراهم، وفي موضع اخر يأمرهم ويوجههم بقوله «وان لك في هذه نصيبا مفروضا وحقا معلوما وشركاء اهل مسكنه وضعفاء ذوي فاقه وانا موفوك حقك فوفهم حقوقهم...»(١٠٤).

وفي مجال الانفاق يظهر دور الزكاة كأحد موارد الدولة الاسلامية في دعم عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي دورها في القضاء على الفقر، فقد روي انه جاء رجل يسأل الرسول ﷺ الصدقة، فامره ﷺ ببيع احد اغراض البيت فيطعم اهله بجزء من الثمن ويشتري بالباقي الة عمل تمكنه من الانتاج والمتاجرة، وبعد فتره قصيرة اتى الرسول ﷺ وقد اصاب مالا جيدا يسد حاجة عائلته، فقال له الرسول ﷺ: **هذا خير لك من ان تسأل الناس فتجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة**(١٠٥), وكانت السياسة العمرية الراشدة تؤكد على عملية التكرار في الصدقة بقصد اغناء الفقراء، فيقول عمر بن الخطاب ﷺ لولاته وعماله في الامصار «اذا اعطيتم فاغنوا»(١٠٧), وقوله «كرروا عليهم الصدقة وان راح على احدهم مائة من الابل»(١٠٧).

نلاحظ مما تقدم ان اصلاحات الاسلام الاقتصادية وضعت عدة اساليب ووسائل وحلول متنوعة لمشكلة الفقر، ولم تكن مجرد مبادئ نظرية بعيدة عن الواقع، بل ان المسلمين طبقوها في مجتمعاتهم، حتى ان التاريخ الاقتصادي للاسلام يحدثنا بعهد الرفاهية الذي حدث في زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز ﷺ، فقد روي انه لما جاء معاذ بن جبل بمال اليمن إلى الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ رده، وطلب منه ان يوزع عليهم، فبين له انه حاول ذلك ولكن لم يجد من يقبلها لاستغناء الناس[١٠٨], وروي ايضا ان يحيى بن سعيد، ان بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات افريقيا فاقتضيها وطلب فقراء فاعطيها لهم فلم نجد فقيرا ولم نجد من ياخذها منا فقد اغنى عمر الناس فاشتريت بها رقابا فاعتقتهم[١٠٩].

ان ما وقع في عصر عمر بن عبد العزيز ليس له مثيل في تاريخ المجتمعات البشرية، ولم يشهد هذا التاريخ مثل هكذا تطبيق استطاع ان يقضي على الفقر، حيث جمعت الزكاة ولكن لم يكن هناك احد من الفقراء ليأخذها، فالمجتمع الاسلامي اضحى يعيش في رفاهية اقتصادية لم يجدها من قبل، مما يعزز ويبين اهمية ودور العقيدة في هذا المجال، اذ جاء تطبيق المنهج الاسلامي بالوجه الصحيح فحصدت ثماره وتوزعت منافعه بشكل متوازن وسليم، الامر الذي يدعو إلى اهمية دراسة المنهج الاسلامي لمواجهة مشاكل العصر الاقتصادية والاجتماعية بكل ابعادها.

الخاتمة

تبين من خلال البحث الاتي:

اولا: ان سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها المؤسسات المالية الدولية قد ركزت على الجوانب الاقتصادية دونما الاعتبار للجوانب الاجتماعية، مما ساهم في خلق ازمة مستعصية بالنسبة للدول التي اخذت بها وخاصة الدول النامية، وأثرت كثيرا على مستويات معيشتها، اذ ازدادت مديونتها زيادة كبيرة، وكذلك زادت معدلات البطالة، فضلا عن تشويه عملية التنمية الاقتصادية على اثر توجيه القروض لتغطية متطلبات الاستيراد وعدم توجيهها إلى الاستثمار في القطاعات المنتجة اللازمة لتوفية متطلبات مجتمعاتها داخليا.

ثانيا: الاسلام هو نظام للحياة التطبيقية والاخلاق والقيم الروحية المثالية، وهو بعد

ذلك اقتصاد إنساني من واقع ان غايته وهدفه تحقيق الحياة الطيبة بكل مقوماتها وعناصرها المادية والمعنوية للإنسان، ففيه قيم الحرية والكرامة والعدل والرحمة والتآخي والتعاون.

ثالثا: الالتزام بضوابط الشريعة الاسلامية وتقويم الجانب الروحي، اجراءات أساسية لابد منها في اصلاح امر المجتمع وضمان رفاهيته.

رابعا: من واقع ان الاسلام دين الإنسانية والرحمة ودين لإصلاح الحياة البشرية، يلاحظ ان سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبناها الاقتصاد الاسلامي، اعطت اهتماما كبيرا لجميع مجالات الحياة، فلم تقتصر اجراءاتها على جانب دون الاخر، فاهتمت بالجانب الاقتصادي والاجتماعي معا, واهتمت ايضا بالجانب الإنساني والبيئي، بعد ان قومت الجانب الروحي للإنسان، فتعددت بذلك اجراءاتها الإصلاحية لتشمل اصلاح نظام الرق، واصلاح النظام الاقطاعي، والقيام باصلاحات توزيعية، وتنظيم السوق، وحماية البيئة, فضلا عن استحداث بعض التطبيقات اللازمة لبناء نظام مصرفي بعيد عن شبهة الربا، وقادر على سد فجوة الموارد المالية ويحول دون اللجوء إلى القروض الخارجية وما تسببه من اثار سلبية على تنمية اقتصاد المجتمع، وقد انعكست تلك الإصلاحات باثار ايجابية بعد ان حققت الرفاهية الاقتصادية لتلك المجتمعات في ذلك الوقت الذي تم فيه اعتماد الشريعة الاسلامية والاخذ بمبادئها واسسها الإنسانية.

التوصيات

اهم النقاط التي ترى الباحثة اهمية الاخذ بها عند وضع اي اجراءات تصحيحيه هي:

اولا: ان تراعي سياسات الإصلاح الاقتصادي اهمية العنصر البشري من واقع انه المورد الاساسي الذي يجب الاعتماد عليه في اي عملية تقدم اقتصادي.

ثانيا: الاخذ بنظر الاعتبار عند وضع سياسات الإصلاح الاقتصادي ضرورة واهمية الوفاء بالحاجات الإنسانية الاساسية من زيادة توفير فرص التعليم وتقديم خدمات الرعاية الصحية وتوفير السكن المناسب والتغذية الجيدة، وبدون هذه الخدمات لا يمكن للإنسان ان يعمل ويبدع.

ثالثا: ان الثروة البشرية مهمة جدا، وتكمن اهميتها في زيادة التعليم، من واقع ان

التعليم اداة مهمة لاكتساب المعرفة والتقانة, ونحن اليوم بامس الحاجة إلى التقانة اللازمة لتقدم اقتصادنا. وهذا يعني عدم اغفال الجوانب الاجتماعية عند وضع السياسات التصحيحية لما لها من دور كبير في تقدم اقتصاد المجتمع وازدهاره.

رابعا: ضرورة تفعيل عمل الجهاز الرقابي في المصارف الاسلامية ونشر التثقيف الشرعي بين العاملين في هذه المصارف، بقصد تهيئة الاجواء اللازمة لتادية دورها في عملية التطور الاقتصادي واجتذاب فرص الاستثمار, بدلا من اللجوء إلى المصارف التقليدية وطلب القروض منها.

الهوامش

(١) عبد الخالق بوعتريس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية– حالة الجزائر, ص٢، بحث انترنيت.

(٢) سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بغداد، ٢٠٠٢م, ص١٧–١٨.

(٣) عبد المجيد راشد، سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي، بحث انترنيت.

(٤) يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكييف الاقتصادي وفقا للمنظمات الدولية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ٢، ٢٠٠٢م.

(٥) صندوق النقد والبنك الدوليين، بحث انترنيت.

(٦) المصدر السابق.

(٧) تسهيلات التمويل والسياسات المالية، نشرة صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر ١٩٩٦، ص١٤– ١٥.

(٨) مفلح عقل، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، الاردن نموذجا، بحث انترنيت.

(٩) يوسف عبد العزيز محمود، مصدر سابق.

(١٠)المصدر السابق.

(١١)ميشيل شوسودوفسكي، عولمة الفقر، تأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، مراجعة: جعفر علي حسين السوداني، منشورات بيت الحكمة، ط١، ٢٠٠٠، ص٥٩.

(١٢)صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبعة دار الرواد، بغداد، ٢٠٠٦، ص٤١١.

(١٣)المصدر السابق.

(١٤)عودة ناجي الحمداني، دور صندوق النقد الدولي في خدمة المصالح الامبريالية، بحث انترنيت.

[١٥]صالح ياسر حسن، مصدر سابق، ص٥٧٢- ٥٧٤.

[١٦]عوده ناجي الحمداني، مصدر سابق.

[١٧]مركز دراسات الوحدة العربية، المؤتمر القومي التاسع، حال الامة العربية، اذار ١٩٩٩، ط١، بيروت، ص٣٣١.

[١٨]برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، ص١٨١.

[تتأثر السياسة الاقتصادية وربما قبل كل شيء بالمصالح الاقتصادية التي يسعى السياسيون إلى تحقيقها، انظر: lionce robins,the theory of economic policy,macmillan,london 1952,p9.

[١٩]ميشيل شوسودوفسكي، مصدر سابق، ص٦٢.

[٢٠]اسماعيل بن حماد الجواهري، مختار الصحاح، ص٢٩٠.

[٢١]ابن منظور، معجم لسان العرب.

[٢٢]الراغب الاصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مطبعة الانجلو المصرية، ط١، ٢٨٤/١.

[٢٣]ابراهيم مصطفى وزملائه، المعجم الوسيط، دار الدعوة، اسطنبول، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م، ٥٢٠/١.

[٢٤]ما هو معنى الإصلاح الحقيقي، بحث انترنيت.

[٢٥]ابن تيميه، السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط٤، ١٩٦٩م، ص٧٣.

[٢٦]احمد الشرباصي، موسوعة اخلاق القرآن الكريم، دار الرائد العربية، بيروت- لبنان، مج٤، ٢/ ٧.

[٢٧]العلامة شهاب الدين السيد محمود الالوسي، روح المعاني، دار الفكر، بيروت- لبنان، مج٤، ١٢/٢.

[٢٨]البدوي، رسالة الإصلاح, ط١، ١٩٩٧م، ص٩.

[٢٩]محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، ٢٠٠٥.

(٣٠)اسعد السعدون، الإصلاح الاقتصادي.. المفاهيم والمتطلبات، بحث انترنيت.

(٣١)الفخر الرازي، مفاتح الغيب.

(٣٢)الشوكاني، فتح القدير، ٢-٥/ ٥١٩.

(٣٣)ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار احياء التراث العربي، سوريا، ١٩٦٩م، ٤٥٦/٢.

(٣٤)رواه احمد في مسنده، ت٦٦٥٠.

(٣٥)تاريخ الطبري، ٢٧٢/٣.

(٣٦)الامام ابي عبدالله البخاري، صحيح البخاري، كتاب العتق، دار صادر، بيروت، ص٤٤٦، ت٢٥٥٤.

(٣٧)محمد صالح المنجد، عمر بن عبد العزيز، وحدة المعرفة، بحث انترنيت.

(٣٨)سليمان محمد الطحاوي، السلطات الثلاث في الاسلام، دار الفكر العربي، ط١، ١٩٨٤، ص٣١٣.

(٣٩)الامام ابي عبدالله البخاري، مصدر سابق، كتاب تفسير القرآن، ص٨٥٩-٨٦٠، ت٤٧٧٠.

(٤٠)احمد حيدر، الإصلاح... بين المعنى والدلالة!؟ الحوار المتمدن، العدد ٧٦٨، ٢٠٠٤, انترنيت.

(٤١)اسعد السعدون، مصدر سابق.

(٤٢)المصدر السابق.

(٤٣)Encyclopedie، vol 2، p 115 .

(٤٤)المصدر السابق، ص٨٥.

(٤٥)المصدر السابق، ص٨٤.

(٤٦)المصدر السابق، ص٨٤.

(٤٧)حسام الدين، منهج الاسلام في تحريم الرق، بحث انترنيت.

` ان اهداف التنمية تتضمن توفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، فضلا عن توسيع خيارات الافراد من خلال تحريرهم من العبودية والبؤس الذي يحرمهم من السيطرة

على الطبيعة المادية, انظر: Michael todare, economice development eigh ed,2000 langman_england,p(16-18)

(٤٨)خالد حربي، الرق في الاسلام... شبهة ام اعجاز، بحث انترنيت.

(٤٩)سليمان بن الاشعث السجستاني الازدي، سنن ابي داود، المكتبة العصرية، ص١٧٦، ت٤٥١٥.

(٥٠)الامام ابي عبدالله البخاري، مصدر سابق، ص٣٨١، ت٢٢٢٧.

(٥١)عبد القادر يوسف الجبوري، التاريخ الاقتصادي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة الجامعة في الموصل، ١٩٨٥، ص٥٨.

(٥٢)المصدر السابق، ص٥٩.

(٥٣)ابو يوسف، الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ص٢٥.

(٥٤)الموسوعة الفقهية، موقع كلمات بحث انترنيت.

(٥٥)يوسف ابراهيم يوسف، النفقات العامة في الاسلام، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٩٧.

(٥٦)عبد الخالق النواوي، النظام المالي في الاسلام، منشورات المكتبة العصرية، بيروت- صيدا، ط٢، ١٩٧٣، ص١٣٦- ١٤١.

(٥٧)فؤاد عبدالله العمر، مقدمه في تاريخ الاقتصاد الاسلامي وتطوره، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ٦٢، ط١، ٢٠٠٣، ص١٨٥.

(٥٨) عبدالكريم زيدان، القيود الواردة على الملكية الفردية للمصلحة العامة في الشريعة الاسلامية، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ط١، ١٩٨٢، ص٤٥.

(٥٩)الامام ابي عبدالله البخاري، مصدر سابق، ص٤٠٥.

(٦٠)ابو يوسف، مصدر سابق، ص٩٩.

(٦١)المصدر السابق، ١٠٦.

(٦٢)عمر الكتاني، تأثير الاقتصاد الاسلامي على المجتمع الإنساني، بحث انترنيت.

(٦٣)ابو الحسن احمد بن يحيى البلاذري، فتوح البلدان، ص٤٤٣.

(٦٤)ابو عبيدة، الاموال، ص٥٩٩.

(٦٥)ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ت٢٢٠٠.

(٦٦)عطية السيد فياض، ضوابط السوق في النظام الاقتصادي الاسلامي، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، بحث انترنيت.

(٦٧)ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ٩٣/٥.

(٦٨)ابن ماجه، مصدر سابق، ت١٢٥٤.

(٦٩)صحيح مسلم، ص٢٢، ت٥١، ١٠٢/١٦٤.

(٧٠)مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ٨/٨.

(٧١)ابن ماجه، مصدر سابق، ت٢١٧٥.

(٧٢)محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، ت١٢٠٦.

(٧٣)صحيح مسلم، ١٢٢٧/٣.

(٧٤)سنن ابن داود, ٣/ ٢٤٦.

(٧٥)البيئة ومفهومها وعلاقتها بالإنسان، بحث انترنيت.

(٧٦)بحوث وتقارير، موقع بيت العرب بالجزائر، بحث انترنيت.

(٧٧)عماد خليل عيدان الشجيري، البيئة واهميتها الاقتصادية في ضوء نظرية الاستخلاف الاسلامية، رسالة ماجستير مقدمه إلى كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥م، ص١٢٧.

(٧٨)المصدر السابق، ص١٢٧- ١٣٩.

(٧٩)البخاري، مصدر سابق، ص١٠٢٤، ت٥٦٢٤.

(٨٠)المصدر السابق، ص١٠٢٥, ت٥٦٣٠.

(٨١)المصدر السابق، ص٤٠٢، ت٢٣٢٠.

(٨٢)الترمذي، ١/ ٢٨٦.

(٨٣)ابن ماجه، ١٠٥٨/٢، ت٣١٧٠.

(٨٤)ابن داود، ٣٢٦/٤، ت٥٠٩٧.

[٨٥]نزار قنوع وسمير ناصر، فخ المديونية كاحد اساليب جماعات الضغط الاقتصادي الدولي، مجلة جامعة تشرين والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ١، ٢٠٠٦، ص٧٩.

[٨٦]عبد الرحيم محمد حمدي، تجربة المصارف الإسلامية في السودان، صيغ تمويل التنمية في الاسلام، البنك الاسلامي للتنمية، معهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ٢٩، ط١، ٢٠٠٢، ص١٥-١٦.

[٨٧]حيدر يونس الموسوي، المصارف الاسلامية، اداءها المالي واثارها في سوق الاوراق المالية، ط١، ٢٠١١م، ص٢٥.

[٨٨]مصرف فيصل الاسلامي، بحث انترنيت.

[٨٩]عثمان بابكر احمد، تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الاسلامية، تجربة بعض المصارف السودانية، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتطوير، ط٢، ٢٠٠٤م، ص٧٠.

[٩٠]مروان جمعة درويش، المصارف الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، جامعة الزرقاء الاهلية، فلسطين، ص٩.

[٩١]محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية، احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الاردن، ط١، ٢٠٠٨م، ص٣٣٧- ٣٤٧.

[٩٢]التنمية المستدامة... رؤية إنسانية للعمل المصرفي الاسلامي، مجلة المصرفية الاسلامية، العدد ١٩، بحث انترنيت.

[٩٣]احمد عواد محمد الكبيسي، الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الاسلامي، ط١، ١٩٨٧م، ص٤٦.

[٩٤]رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥، ص٦٤.

[٩٥]هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، مراجعة: رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٣م، ص٩.

[٩٦]سامي حامد عباس الجميلي واحمد عباس عبدالله، الفقر في ظل العولمة، مجلة كلية

العلوم التطبيقية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، العدد ٥ مايو ٢٠٠٧، ص١٢.

(٩٧)خلف عبد الفتاح, الفقر والعولمة المتوحشة، بحث انترنيت.

(٩٨)القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، دار الشروق، ص٣٢- ٣٣.

(٩٩)البخاري، مصدر سابق، ص١١٢٦, ت٦٣٧٦.

(١٠٠) القرضاوي، مصدر سابق، ص١٩.

(١٠١) احمد عواد محمد الكبيسي، مصدر سابق، ص٩١

(١٠٢) البخاري، مصدر سابق، ص٢٥٤- ٢٥٥، ت ١٤٤٥.

(١٠٣) الامام علي بن ابي طالب، نهج البلاغة، بشرح الشيخ محمد عبدة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ٣/٨٠- ٨١.

(١٠٤) المصدر السابق، ص٢٦- ٢٧.

(١٠٥) رواه ابن ماجه، مصدر سابق، ٢/٧٤٠- ٧٤١.

(١٠٦) ابو عبيده، مصدر سابق، ص٥٦٥.

(١٠٧) المصدر السابق، ص٥٦٥.

(١٠٨) فؤاد عبدالله العمر، مصدر سابق، ص٣٤١.

(١٠٩) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبدالعزيز، دار الفكر بدمشق، ط٣، ص٥٩.

المصادر

اولا- القرآن الكريم.

ثانيا- المصادر التاريخية:

- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار احياء التراث العربي، سوريا، ج٢.
- تاريخ الطبري، ج٣.
- الشوكاني، فتح القدير، ج٢.
- ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط٤، ١٩٦٩.

- ابن منظور، معجم لسان العرب.
- إسماعيل بن حماد الجواهري، مختار الصحاح.
- الراغب الاصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مطبعة الانجلو المصرية، ط١، ج١.
- العلامة شهاب الدين السيد محمود الالوسي، روح المعاني، دار الفكر، بيروت- لبنان، مج ٤، ج٢.
- احمد الشرباصي، موسوعة اخلاق القرآن الكريم، دار الرائد العربية، بيروت- لبنان, مج٤, ج٢.
- الفخر الرازي، مفاتح الغيب.
- سليمان بن الاشعث السجستاني الازدي، سنن ابي داود، المكتبة العصرية.
- ابو يوسف، الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.
- محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي.
- ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار.
- الامام عبدالله البخاري، صحيح البخاري، دار صادر، بيروت.
- الامام علي بن ابي طالب، نهج البلاغة، بشرح الشيخ محمد عبده، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ج٣.
- ابو عبيدة، الاموال.

ثالثا- المصادر الحديثة:

- احمد عواد محمد الكبيسي، الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الاسلامي، ط١، ١٩٨٧م.
- احمد حيدر، الإصلاح- بين المعنى والدلالة، بحث انترنيت.
- اسعد السعدون، الإصلاح الاقتصادي- المفاهيم والمتطلبات، بحث انترنيت.
- ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، دار الفكر بدمشق.
- حسام الدين، منهج الاسلام في تحريم الرق، بحث انترنيت.
- خالد حربي، الرق في الاسلام- شبهة ام اعجاز، بحث انترنيت.
- حيدر يونس الموسوي، المصارف الاسلامية- أداءها المالي وآثارها في سوق الاوراق

المالية، ط١، ٢٠١١م.
- رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥م.
- عبد الخالق بو عتريس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، حالة الجزائر، بحث انترنيت.
- عبد الخالق النواوي، النظام المالي في الاسلام، منشورات المكتبة العصرية، بيروت- صيدا، ط٢، ١٩٧٣م.
- عبد الكريم زيدان، القيود الواردة على الملكية الفردية للمصلحة العامة في الشريعة الاسلامية، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ط١، ١٩٨٢م.
- عبد القادر يوسف الجبوري، التأريخ الاقتصادي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة الجامعة في الموصل، ١٩٨٥م.
- عبد المجيد راشد، سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي، بحث انترنيت.
- عثمان بابكر احمد، تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الاسلامية، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتطوير، ط٢، ٢٠٠٤م.
- عطية السيد فياض، ضوابط السوق في النظام الاقتصادي الاسلامي، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، بحث انترنيت.
- عماد خليل عيدان الشجيري، البيئة واهميتها الاقتصادية في ضوء نظرية الاستخلاف الاسلامية، رسالة ماجستير في كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥م.
- عمر الكتاني، تأثير الاقتصاد الاسلامي على المنهج الإنساني، بحث انترنيت.
- عوده ناجي الحمداني، دور صندوق النقد الدولي في خدمة المصالح الامبريالية، بحث انترنيت.
- فؤاد عبدالله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الاسلامي وتطوره، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ط١.
- محمد صالح المنجد, عمر بن عبد العزيز، وحدة المعرفة، بحث انترنيت.
- محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة للاصلاح، ٢٠٠٥.
- محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية، احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية,

دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الاردن، ط١، ٢٠٠٨م.

- مروان جمعه درويش، المصارف الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، جامعة الزرقاء الاهلية، فلسطين.
- مفلح عقل، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية- الأردن نموذجا، بحث انترنيت.
- ميشيل شوسودوفسكي، عولمة الفقر، تأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، مراجعة: جعفر علي حسين السوداني، منشورات بيت الحكمة، ط١، ٢٠٠٠.
- نزار قنوع وسمير ناصر، فخ المديونية كأحد اساليب جماعات الضغط الدولي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ١، ٢٠٠٦.
- يوسف ابراهيم يوسف، النفقات العامة في الاسلام، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٠ م.
- يوسف عبد العزيز محمود، برامج التثبيت الاقتصادي وفقا للمنظمات الدولية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٢٧، العدد ٢، ٢٠٠٢.
- يوسف القرضاوي، الزكاة ودورها في معالجة المشكلات الاقتصادية، دار الشروق.

رابعا- المصادر الأجنبية:

- *Encyclopedie، vol 2.*
- *Michael todare,economice development,eight ed,2000 longman_England.*
- *lionce robins,the theory of economic policy,macmillan,london 1952.*